سواسية

العدد ٥٦

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
www.cihrs.org

هيئة علمية مستقلة

العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السادس شقة ٢٩ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٦٠٦٥
فاكس ٧٩٢١٩١٣

رئيس التحرير

عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد

دعاء حسين
سحر سليمان
سيف نصراوي
محي الدين سعيد
معتز الفجيري

الجمع الالكتروني
هشام السيد

غلاف
أيمن حسين

المدير التنفيذي
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

في هذا العدد

بعد عام من سقوط الطاغية لم تشرق شمس الحرية على العراق

لقد نجحت قوات التحالف التي احتلت العراق في إقصاء طاغية العراق صدام حسين، لكنها فشلت فشلا ذريعا في توفير الحماية والمساعدة الضرورية للشعب الذي احتلت أرضه، وعلى مدى عام فإن أية مظاهر لتحسن الأوضاع تتوارى أمام الانفلات الأمني الهائل وسفك الدماء الذي لم ينقطع. ٤

سوريا تقاوم الإصلاح وتعتقل المصلحين

أعلنت السلطات السورية عن موقفها الأصيل المناوئ للإصلاح والمعادي لحقوق الإنسان، عندما أقدمت على اعتقال المحامي البارز أكثم نعيسة رئيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد حملت ٥ منظمات مصرية السلطات السورية مسئولية الحفاظ على حياته بعد تدهور حالته الصحية بصورة خطيرة في محبسه بسجن صيدنايا. ٦

التواصل مع فلسطينيي ٤٨ .. ضرورة وطنية وقومية أيضا

يشكل التواصل مع فلسطينيي ٤٨ دعما ضروريا لنضالهم دفاعا عن هويتهم في مواجهة عمليات الأسرلة والتهويد، لكنه أيضا يشكل ضرورة حيوية للجهود العربية التي تسعى إلى تعميق عزلة إسرائيل على المستوى الدولي، ودعم القضية الفلسطينية وتعديل موازين القوى في مجرى الصراع العربي-الإسرائيلي. ويقتضي ذلك بحث المفاهيم والاستراتيجيات والآليات الملائمة لبناء جسور التواصل، وهو ما سعى إليه واحد من المؤتمرات الهامة بجامعة القاهرة. ٩

هل أصبحت القنوات الفضائية بديلا عن الأحزاب السياسية؟

تساؤل فرضته حالة الغياب القسري شبه المطلق للأحزاب السياسية في العالم العربي في الوقت الذي بدت فيه الفضائيات العربية تلعب دورا متزايدا في حشد وتوجيه الشارع العربي، خاصة فيما يتعلق بالقضايا القومية، وقد حاول كل من الأساتذة د. صفوت العالم، د. وحيد عبد المجيد، صلاح عيسى، د. ليلى عبد المجيد الإجابة على هذا التساؤل في أمسية ثقافية نظمها مركز القاهرة. ٢٢

رسالة مفتوحة للمجلس القومي لحقوق الإنسان "العراقي"

المجلس القومي لحقوق الإنسان خذل الرأي العام في مصر بعد تراجعه المفاجئ عن رفع مذكرة لرئيس الجمهورية توصي بإنهاء حالة الطوارئ في مصر، ويبدو أن المجلس الذي لم يقدم تفسيرا لهذا التراجع اكتفى بإعلان إدانته لجرائم التعذيب في العراق -وليس في مصر- الأمر الذي يبدو معه أن المعذبين في مصر وضحايا قانون الطوارئ عليهم انتظار تشكيل مجلس قومي لحقوق الإنسان في العراق، لكي ينظر في عذاباتهم!! ٢٤

الملف ١١ - ٢٠

هل يتفاعل النظام العربي مع مطالب الاستقلال الثاني؟

يضم هذا الملف حصيلة مداولات المنتدى المدني الأول الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الفترة من ١٩-٢٢ مارس، ليشكل بذلك سابقة تدشين أول منتدى مواز للقمة العربية التي تأجل انعقادها بشكل مفاجئ لأواخر شهر مايو. اشتبك المنتدى مع قضايا الإصلاح في العالم العربي، وإصلاح جامعة الدول العربية، واعتمد وثيقة "الاستقلال الثاني" التي تشكل إطارا شاملا لمبادرة للإصلاح السياسي في العالم العربي. ويعرض الملف لرسالة المنتدى إلى القمة العربية، ولعدد من أوراق العمل حول الإصلاح في سوريا والمملكة السعودية والحالة العراقية.

درس أبو غريب:

هل أصبحنا بحاجة إلى سجان أمريكي لكي نقاوم التعذيب؟!

عصام الدين محمد حسن

من المؤكد أن الجرائم البشعة التي طالت أعدادا كبيرة من الأسرى والمعتقلين العراقيين داخل سجن أبو غريب، تستوجب حفز وتضافر الجهود الدولية من أجل أن يأتي يوم يمكن أن يرد فيه الاعتبار لمعايير العدالة الدولية التي أصيبت في مقتل من جراء التلاعب بها بفعل المعايير المزدوجة التي تنتهجها الإدارة الأمريكية، وبفعل الخلل الفادح في موازين القوى العالمية الذي أفضى إلى تهميش الأمم المتحدة وتحول القانون الدولي إلى أداة طيّعة في يد القوة الأعظم توجهها وفق ما تشاء، وارتهن الردع الدولي لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بالإرادة الأمريكية وفي الحدود التي تخدم مصالحها الكونية.

ويشكل فضح هذه الجرائم على أوسع نطاق أهمية قصوى باعتبار هذا الفضح جزءا من الثمن الذي يتعين أن يدفعه مرتكبو تلك الجرائم أو من أمر بها أو تواطأ عليها، خاصة إذا ما أخذ بالاعتبار أن الإدارة الأمريكية لديها من الوسائل والأدوات والإمكانات ما يؤمن لها تحصين جنودها ومسئوليها من الملاحقة والمثول أمام محكمة دولية مستقلة.

والمؤكد أن الحملات الإعلامية التي انطلقت من داخل الولايات المتحدة وشملت مختلف أرجاء العالم تكفي لتلطيخ سمعة الإدارة الأمريكية ربما لعدة عقود قادمة. وقد يؤدي تواصل هذه الحملات عمليا إلى تضاؤل فرص التجديد لكل من بلير وبوش في الانتخابات المقبلة، وربما يفسر ذلك العديد من الإجراءات السريعة التي اندفعت فيها الإدارة الأمريكية لمعالجة التداعيات الخطيرة الناجمة عن افتضاح تلك الجرائم، وهو ما وجد تعبيره في الاعتراف الرسمي بوقوع هذه الجرائم، بل والتأكيد أن ما تكشف أقل كثيرا من فداحة ما جرى، وفي إعلان الاعتذار بأشكال متعددة وفي المسارعة باتخاذ إجراءات لمحاكمة عينة من مرتكبي تلك الجرائم في إطار أحكام القوانين العسكرية الأمريكية ـــ وفي تحقيقات مطولة أجراها الكونجرس علنا لوزير الدفاع وكبار الجنرالات، وفي المسارعة بإطلاق سراح دفعات متتالية من السجناء والمعتقلين العراقيين.

إن فضح مثل هذه الجرائم على أوسع نطاق يظل -كما يظهر بشكل جلي في فضيحة أبو غريب- الخطوة الأولى الأكثر أهمية من أجل وضع حد لهذه الجرائم وردع مرتكبيها والتضامن مع الضحايا، وهى في حدها الأدنى بمثابة رسالة مفادها أن الضمير الإنساني لن يغفر ولن يتسامح مع مثل هذه الجرائم.

وما يبعث على الارتياح والترحيب انخراط المنابر الإعلامية والصحفية وقطاعات واسعة من المثقفين في العالم العربي في حملات فضح الجرائم الأمريكية، بيد أن ما يثير الأسى أن الحملات الإعلامية العربية ليست بالضرورة تعبيرا عن مشاعر التضامن مع المعذبين العراقيين ولا تعكس بالطبع تحولا تصبح بموجبه قيم حقوق الإنسان عنصرا موجها لدى قطاعات واسعة من المثقفين والإعلاميين الذين يلعبون دورا أساسيا في تشكيل الرأي العام.

وأزعم أن عدداً غير قليل ممن انخرطوا في تلك الحملات لم يكن يعنيهم الشعب العراقي من قريب أو بعيد، فالكثير منهم صمت لسنوات طويلة وصمّ أذنيه عن كل صرخات المقهورين العراقيين في ظل سياسة البطش التي كان يمارسها طاغية العراق السابق ونظامه.

وأزعم أيضا أن عدداً غير قليل ممن فتحوا منابرهم الإعلامية وأوراق صحفهم لهذه الحملات، لم يكن ليقدموا على ذلك إلا لأن الجريمة أمريكية الصنع، والكثير منهم ممن أخذ ينقل عن شبكات التليفزيون الأمريكي المواد التي توثق هذه الفضيحة، يشارك في جريمة التعتيم على ما تبثه منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية من معلومات موثقة حول جرائم التعذيب في العالم العربي، ويصل الأمر ببعضهم إلى حد تحريض الحكومات العربية على إغلاق تلك المنظمات ومحاكمة مسئوليها؛ لأنهم يعتبرون أن الجريمة ليست في ممارسة التعذيب وإنما في الإعلام عنه واعتبار هذا الإعلام بمثابة إساءة لسمعة الحكومات العربية، إن لم يرق إلى حد الخيانة العظمى!

ولا غرابة في هذا السياق أن نجد حكومات عربية متورطة حتى النخاع في تعذيب مواطنيها بصورة روتينية تشارك بدورها في الشجب والإدانة لجرائم التعذيب الأمريكية، بل ومطالبة المنظمات الدولية غير الحكومية بالتصدي لهذه الجرائم في الوقت الذي لا تتورع فيه هذه الحكومات عن خنق المنظمات غير الحكومية في بلادها وملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان وتقديمهم لمحاكمات جائرة بتهم تتصل بالإضرار بالأمن القومي والمصالح العليا للبلاد، لمجرد أنهم نشروا أو بثوا معلومات داخل أو خارج البلاد توثق ما ترتكبه أجهزة الأمن من جرائم في حق مواطنيها.

اللعنة على أمريكا وسياساتها أمر واجب ويمكن أن نمارسه صباح مساء، ومن حقنا أن نصب جام غضبنا على المعايير المزدوجة والانتقائية الأمريكية، ولكن متى يبرأ العقل العربي من الازدواجية ذاتها التي تجعله ينتفض ويفضح جرائم الاحتلال في فلسطين وفي العراق، في حين أن لديه الاستعداد الدائم للتعايش، بل والتبرير لتلك الجرائم والتستر عليها، طالما أنها تقع على يد حكوماته الوطنية.

انشروا فظائع أبو غريب في كل مكان، ولكن لا تتستروا على جرائم التعذيب في بلادنا.. امنحوا صوت ضحايا التعذيب داخل السجون ومقار الاحتجاز العربية، ولو عشرة بالمائة من الاهتمام بفضح التعذيب على الطريقة الأمريكية.. ربما كان ذلك كفيلا بأن نضع حدا لظاهرة التعذيب وامتهان كرامة الموطنين في عالمنا العربي.

هل ينبغي أن يتطلع ضحايا التعذيب في هذا البلد أو ذاك لأن يكون سجانهم أو جلادهم أمريكيا أو حتى إسرائيليا -طالما أن ذلك هو الضمانة الأساسية لكي تصل أصواتهم وصرخاتهم عبر الإعلام العربي، ومن أجل أن يستشعروا أن هناك من يسمع استغاثاتهم ويشاركهم محنهم.

من واجبنا أن نتحرك ونتصدى ونقاوم جرائم التعذيب، سواء في أبو غريب أو في لاظوغلي والعقرب وحلوان أو في بيوت الأشباح السودانية أو في سجون المزة وصيدنايا وتدمر السورية وفي كل سلخانات البشر العربية.

الإدانة وحدها لا تكفي..

مطلوب إسقاط الحصانة العربية عن مجرمي الحرب الأمريكيين

بعث بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان برسالة في العاشر من مايو إلى السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية يطلب فيها طرح موضوع الاتفاقيات والترتيبات الثنائية التي أبرمت بين عدة دول عربية والحكومة الأمريكية لحماية الجنود الأمريكيين من الملاحقة القضائية في حال ارتكابهم جرائم حرب، أو ضد الإنسانية، وذلك على جدول أعمال وزراء الخارجية العرب والقمة العربية.

وأعربت الرسالة عن أنه الرغم من تقدير إدانة أمانة الجامعة ووزراء الخارجية العرب لما تكشّف مؤخرا من جرائم تعذيب بشعة تمارسها قوات الاحتلال في العراق -وهو الأمر الذي أدانته منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية والرأي العام العربي والعالمي- فإن الحكومات العربية لا يجب أن يقتصر موقفها على الإدانة اللفظية التي لا معنى لها، في ظل وجود اتفاقيات لا أخلاقية أبرمتها بعض هذه الحكومات، تحمي مجرمي الحرب، وتمنحهم الطمأنينة لمواصلة جرائمهم.

وحثت رسالة مركز القاهرة أمانة الجامعة ووزراء الخارجية العرب على اتباع معيار واحد في إدانة جريمة التعذيب، سواء جرى على يد قوات الاحتلال أو على يد أجهزة الأمن العربية، فجامعة الدول العربية لا يجب أن تنتظر احتلال دول عربية أخرى لكي تدين التعذيب الجاري فيها بالفعل.

وقد بعث مركز القاهرة برسالتين مماثلتين للدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، ود. مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، تحث فيهما على أن يقوم مجلس الشعب بمراجعة الاتفاقية المصرية-الأمريكية بهذا الشأن وإلغائها، وأكدت الرسالة أن هذه هى لحظة مناسبة لمراجعة اتفاقية تقيّد الإرادة السياسية المصرية، وتشين مصر أخلاقيا.

كما بعث بهي الدين حسن -بوصفه عضوا بالمجلس القومي لحقوق الإنسان- برسالة إلى نائب رئيس المجلس د. أحمد كمال أبو المجد، يطلب منه وضع هذا الموضوع على جدول أعمال الاجتماع القادم للمجلس، وإتاحة نص الاتفاقية المصرية/الأمريكية لأعضاء المجلس، تمهيدا لاتخاذ التوصية المناسبة لهذا الغرض.

وكان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والذي عبر عن استنكاره البالغ لما تكشف من جرائم مخزية لتعذيب الأسرى والمعتقلين العراقيين داخل سجن أبو غريب، قد تابع باهتمام المواقف الرسمية للإدارة الأمريكية، وأكد في بيان سابق أصدره في السادس من مايو أن تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش -الذي ندد بوقائع التعذيب، مشيرا إلى أنها "مقيتة ومقززة" وتعهد بإجراء تحقيق في تلك الوقائع ومعاقبة المسئولين عنها- لا تقدم دليلا كافيا على رغبة الإدارة الأمريكية في التصدي بحزم لهذا النمط من الانتهاكات وردع مرتكبيها، خاصة في ظل ما تناقلته الأنباء في ذلك الوقت عن إجراء تحقيقات صورية توقفت نتائجها عند توبيخ بعض من أولئك المسئولين عن ارتكاب هذه الأعمال، التي تشكل انتهاكا صارخا لجميع القوانين والأعراف الدولية؛ وعلى الأخص أحكام القانون الدولي الإنساني، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وأكد مركز القاهرة أن التعامل الصارم مع تلك الجرائم ومعاقبة مرتكبيها يقتضي التجاوب مع المطالب الداعية إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية تحت إشراف الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي لإجراء تحقيق مستقل مواز في تلك الجرائم، ودراسة الأوضاع القانونية للمعتقلين والأسرى العراقيين تمهيدا لإخلاء سبيل من يثبت أنهم لم يرتكبوا أية جرائم، وإلزام قوات التحالف الدولي التي تحتل العراق بدفع تعويضات للضحايا أو لأسرهم.

وأكد المركز على ضرورة إنهاء الاحتلال في أسرع وقت، ومنح الأمم المتحدة صلاحيات فعالة في معالجة الملف العراقي خلال هذه المرحلة تمهيدا لنقل مقاليد السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة تحت إشرافها.

وفيما أعرب المركز عن تقديره لمشاعر الغضب والاحتجاج التي اجتاحت الرأي العام العربي ومنابر الإعلام العربية من جراء الكشف عن تلك الجرائم، فقد شدد على أن الضمانة الحقيقية لوضع حد لاستباحة كرامة الإنسان في عالمنا العربي إنما تكمن في التصدي بشجاعة لكل انتهاك لحقوق الإنسان، سواء اقترفه محتلون صهاينة أو أمريكيون أو بريطانيون أم وقع على أيدي حكومات عربية، وأكد أن ذلك يستدعي أيضا النضال من أجل إعلام حر ومستقل في بلادنا. مشيرا إلى أن فضح الجرائم الأمريكية قد بثته فضائيات أمريكية مستقلة تتمتع بحرية مطلقة في عملها ولا تخشى أن تحال للمحاكمة بدعوى نشر مواد من شأنها "الإساءة لسمعة الولايات المتحدة"، وهو الاتهام الذي يظل سيفا مشهرا في عالمنا العربي للنيل من المدافعين عن حقوق الإنسان وتقديمهم للمحاكمات الاستثنائية. ودعا البيان إلى تكاتف الجهود من أجل التصدي لكل الممارسات والجرائم التي تهدر كرامة الإنسان في العالم العربي وتستبيح حرمة جسده وحياته، والتصدي لكل الدعاوى التي تحاول التستر باسم الأوطان وسمعتها للتغطية على جرائم يأباها الضمير الإنساني.

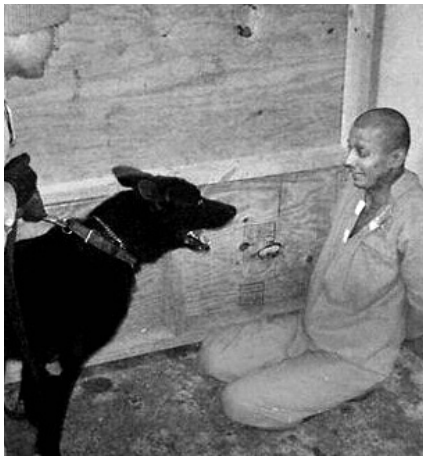

من حلوان إلى "أبو غريب"
يا قلب لا تحزن!!

اغتصاب .. هتك عرض للرجال والنساء.. تلذذ واستمتاع بتصوير المعتقلين عرايا وفي أوضاع شاذة يبدون من خلالها وكأنهم يمارسون الجنس بصورة جماعية. تعريض المعتقلين للكلاب البوليسية الجائعة والتبول على أجسادهم.. إجبار المعتقلين من الرجال على الاستمناء أمام المجندات والتعدي عليهم بالركل والضرب المبرح في حال الامتناع عن ذلك.

تلك عينة من ممارسات التعذيب التي كشف عنها معتقلون عراقيون في سجن أبو غريب، وعززتها اعترافات شهود من جنود الاحتلال الأمريكي في العراق.

وقد يكون من السهل أن نصل إلى استنتاج مفاده أن هذه الممارسات تعبر عن سياسة مدروسة يتقن أصحابها كيف يهينون العرب وكرامتهم، وقد يكون من السهل أيضا اعتبار هذه الممارسات تجسيدا للصلف العنصري الذي يحكم سلوك الغزاة في أي عصر ومكان.

وقد يصل الأمر حد أن يعتبر البعض أن هذه الممارسات، ليست إلا جزءا من الحرب الصليبية التي تقودها الولايات المتحدة على الإسلام.

ولكن ماذا نقول مع مشاهد أخرى يرويها ضحايا آخرون؟... تروي واحدة من ضحايا التعذيب توسلاتها لمن قاموا بتعذيبها "**قلت لهم موتوني.. اخلعوا ضوافري.. عذبوني زي ما انتم عايزين بس ما تقلعونيش الجلابية.. أنا جوزي عمره ماشافني عريانة**"، لكن هذه التوسلات لم تجد شيئا.. تضيف الضحية: "**ثلاث أيام مفيش نوم.. مرتين ثلاثة في اليوم يقلعوني عريانة.. قلعوني كذا مرة، وناموا فوقي، والضابط... كان بيمسكني من حتت من جسمي**" تلك كانت بعضا من كلمات الضحية التي قد يشكل نشر شهادتها كاملة من وجهة نظر البعض جريمة منافية للآداب العامة ولقيم المجتمع. والواقعة المشينة لم تحدث على أيدي قوات الاحتلال في أي من السجون العراقية، بل في أحد مراكز وأقسام الشرطة المصرية. وهي تمثل مجرد مشهد واحد من وقائع التعذيب لأسرة بأكملها -تضم ١١ شخصا- على أيدي ضباط وأمناء شرطة قسم شرطة حلوان. وقد شمل التعذيب -حسب شهادة أفراد الأسرة- تعليق الرجال والتعرية الكاملة للنساء مع التحرش وهتك العرض الذي يكاد يصل إلى حد الاغتصاب الفعلي، وفي السياق ذاته تضيف واحدة من هؤلاء الضحايا: "**ولاد اخويا مش بس شافوا أبوهم متعلق.. لأ دول كمان شافوني وشافوا أمهم ملط ونايم عليها واحد واخويا شاف المنظر ده بنفسه**" **وتضيف "الضابط قاللي حاعملك قضية دعارة. وهددني أنه ينزلني للمساجين يغتصبوني.. بنت أختي قالت لي أنه في قسم مايو واحد من اللي كانوا بيعذبوها قلع لها ملط وجاب الأمناء قلعوها وضربوها**".

منذ أوائل التسعينيات نبهت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى بروز مؤشرات تكشف عن أن التحرش الجنسي قد بات من الأساليب المعتمدة في التعذيب في أقسام الشرطة على وجه الخصوص، لكن الواضح، وكما يؤكد مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب، أن تفشي التعذيب الجنسي للنساء في أماكن الاحتجاز بات يشكل تطورا نوعيا خطيرا في ممارسات التعذيب خلال السنوات العشر الأخيرة. لا يقف الأمر عند واقعة قسم حلوان التي وثقها مركز النديم، فالتقرير الجسور الذي أصدره "النديم" مؤخرا تحت عنوان "أيام التعذيب: خبرات نساء في أقسام الشرطة" يتضمن حالات أخرى قد تختلف فيها الأسماء، وقد يتغير فيها مسرح الجريمة، لكن المشهد متكرر في الإسكندرية، ولاظوغلي، ومديريات للأمن، وفي الزاوية الحمراء والبساتين وبلقاس .. والشهادات واحدة، أقدمت على الإدلاء بها نساء ملكن من الشجاعة القدر الكافي لكي يتحدثن عما تعرضن لها.

يقول مركز النديم في تقديمه لتقريره الشجاع .. "إنها كلمات مكتوبة بالألم والعذاب.. فلنعطها ما تستحق من احترام واهتمام".

لكننا نبادر بالاعتذار للنديم وللضحايا الذين يتعين عليهم أن يكتموا آلامهم وعذاباتهم ربما للأبد، ليس مطلوبا تشتيت الأذهان، وصرف الأنظار عما فعله الأوغاد بالعراقيات.. والجميع شمر سواعده.. بما في ذلك الحزب الحاكم وبرلمانه الوطني وأدانوا بأكثر العبارات قوة جرائم التعذيب على أيدي الأمريكان!!.

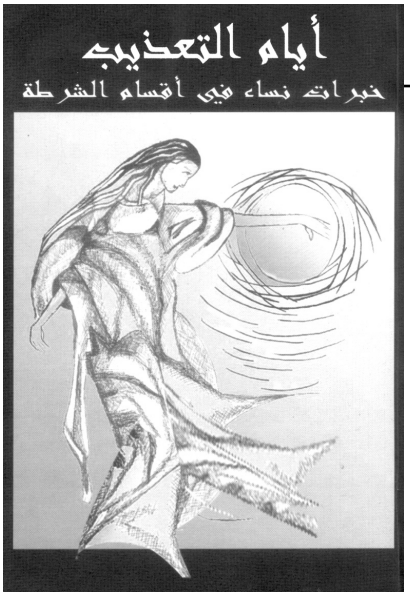

١٥ حالة وفاة في أقسام الشرطة

رصد أحدث تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في مايو ٢٠٠٤، ١٥ حالة وفاة داخل أقسام الشرطة خلال الفترة من أبريل ٢٠٠٣- أبريل ٢٠٠٤ . يرجح حدوثها نتيجة تفشي ممارسات التعذيب وسوء المعاملة. وأكد التقرير أن غياب المحاسبة والردع الكافي لمرتكبي جريمة التعذيب قد أدى إلى ترسيخ مناخ يشعر فيه الجناة أنهم بمنأى من العقاب على جرائمهم التي تندرج ضمن الجرائم ضد الإنسانية وفقا للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تضمن التقرير ٤١ حالة نموذجية للتعذيب داخل أقسام الشرطة وأشارت المنظمة إلى أن لديها مئات الحالات الأخرى التي تتوافر معلومات بشأنها، ولكن تعذر على ضحاياها وعلى المنظمة أن تقوم بتوثيقها على المستوى ذاته.

وأكد التقرير أن التعذيب على نطاق واسع للحصول على اعترافات أو معلومات قد أضحى وسيلة أساسية يعتمدها ضباط الشرطة في أعمال البحث عن المتهمين في الجرائم الجنائية أو السياسية. وأضاف التقرير أن حرمان ضحايا التعذيب من حقهم في الادعاء المباشر ومقاضاة من قاموا بتعذيبهم من جنود وضباط الشرطة قد أسهم في تفشي جرائم التعذيب وإفلات مرتكبيها من العقاب.

وشدد التقرير على أن استمرار حالة الطوارئ المعلنة منذ عام ١٩٨١ يشكل بيئة خصبة لانتشار التعذيب، ويوفر مزيدا من الضمانات الجنائية لمرتكبي جرائم التعذيب، وذلك في ظل السلطات الواسعة الممنوحة لأجهزة الأمن بموجب قانون الطوارئ.

بعد عام من سقوط الطاغية لم تشرق شمس الحرية على العراق

بعد مضي عام على الحرب التي شنتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق وسقوط وانهيار نظام الطاغية صدام حسين، لا يبدو في الأفق أن تحسين أوضاع حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية في هذا البلد أمر قريب المنال، بل على العكس من ذلك فإن العمليات العسكرية وأعمال العنف التي طالت أعدادا واسعة من المدنيين لم تتوقف، ولا يبدو من السهل التكهن بما يمكن أن يحمله المستقبل للعراقيين، خاصة أن ذكرى مرور عام على احتلال العراق تأتي في ظل تصاعد العمليات العسكرية بصورة واسعة النطاق ولجوء قوات الاحتلال إلى الدفع بقوات كبيرة في عدد من المدن الآهلة بالسكان وتعرض بعض المناطق للقصف الجوي ولنيران الدبابات، الأمر الذي ينذر بانتهاكات بالغة الخطورة على أرواح المدنيين بصفة خاصة.

تقول العفو الدولية في تقرير مفصل أصدرته في الثامن عشر من مارس ٢٠٠٤: إن الشعب العراقي بحاجة ماسة للاستقرار والأمن والسلام وليس إلى مزيد من سفك الدماء، وينبغي أن يبني مستقبله على العدالة وسيادة القانون إذا أردنا ضمان هذا المستقبل".

فشل ذريع

وتضيف العفو الدولية أن قوات التحالف قد نجحت في إقصاء السلطة العراقية السابقة، لكنها فشلت بجلاء في توفير الحماية والمساعدة الملزمة بتقديمها إلى الشعب الذي احتلت أرضه، وبموجب القانون الدولي الإنساني يقع على دول الاحتلال مسئولية الحفاظ على النظام العام وتقديم المواد الغذائية والرعاية الطبية والإغاثة.

وأوضحت العفو الدولية أن أية إجراءات إيجابية شهدها العراق خلال عام من الاحتلال كانت عرضة طيلة الوقت لمخاطر الانفلات الأمني الهائل.

وتشير العفو الدولية في هذا الإطار إلى مظاهر التحسن الملموس المحدود والتي تمثل أبرزها في مجال حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات والتجمعات السلمية وتأسيس العشرات من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، ومن بينها مجموعات نسائية، وانخراط هذه المنظمات في مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك توثيق الانتهاكات، سواء تلك التي وقعت في ظل الطغمة الصدامية أو الانتهاكات الحديثة من بعد زوال نظام صدام ووقوع العراق تحت الاحتلال.

كما أشارت العفو إلى بعض مظاهر التطور الإيجابي التي تمثل أبرزها في صدور أكثر من ٨٠ صحيفة يومية وأسبوعية وظهور العشرات من الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية، فضلا عن تنظيم المظاهرات بحرية للمرة الأولى منذ عقود، وإلغاء عقوبة الإعدام وأنماط المحاكم الاستثنائية (محاكم الثورة والمحاكم الخاصة ومحاكم الأمن القومي) التي شكلت استهزاء صارخا بمفاهيم العدالة.

أضافت العفو أنه بالرغم من أن سلطة التحالف قد عينت مجلسا للحكم من العراقيين يضم ٢٥ عضوا ينتمون إلى مختلف المجموعات الدينية والعرقية فقد احتفظ بول بريمر رئيس الإدارة الأمريكية للعراق ورئيس سلطة الائتلاف المؤقت، بصلاحية إلغاء أو نقض قرارات مجلس الحكم العراقي.

وترجح العفو الدولية أن أكثر من ٢٠ ألف مدني عراقي لقوا حتفهم منذ التدخل العسكري في العراق قبل عام مضيفة أن هناك العديد من عمليات القتل التي تمر مرور الكرام من دون أن تحظى بأية تغطية دولية.

الإفلات من العقاب

وتضيف العفو الدولية أن قوات التحالف استغلت في حالات عديدة أجواء العنف السائدة في البلاد لتبرير انتهاك معايير حقوق الإنسان ذاتها التي يفترض التمسك بها، مشيرة إلى أن قوات التحالف أردت بالرصاص عشرات من العراقيين خلال بعض التظاهرات، ومارست التعذيب وسوء المعاملة ضد السجناء والمعتقلين،وألقت القبض على أشخاص بصورة تعسفية واحتجزتهم لأجل غير مسمى من دون تهمة ومن دون السماح لهم بمقابلة محام كما هدمت المنازل وغيرها من الممتلكات في أعمال انتقامية وعقوبات جماعية وتعمل في إطار

قانوني لا يوفر أية آلية في العراق لتقديم أفراد قوات التحالف إلى العدالة لارتكابهم هذه الأفعال. مشيرة إلى أن عائلات القتلى والجرحى من العراقيين لا تتوافر لهم سبل تظلم تذكر، ولم يتم مقاضاة أي جندي أمريكي على قتله مواطنا عراقيا بصورة غير قانونية، ويمتنع على المحاكم العراقية ـــ بموجب أمر عسكري أصدرته سلطة التحالف- النظر في قضايا ترفع ضد الجنود الأمريكيين أو أي جنود آخرين أو مسئولين أجانب في العراق، وهو ما يعني إفلات الجنود المتورطين في مثل هذه الجرائم من العقاب بشكل مطلق.

من ناحية أخرى، أكدت العفو الدولية أن العمليات التي تشنها جماعات مسلحة داخل العراق والتي شملت عمليات انتحارية ومتفجرات مزروعة في بعض المناطق قد أودت بأرواح مئات من المدنيين مثلما حدث في تفجيرات كربلاء في مارس الماضي والتي أودت بحياة حوالي ١٧٠ مدنيا جميعهم تقريبا من المسلمين الشيعة، ومن قبلها الهجومان الانتحاريان اللذان دمرا مكاتب الأحزاب السياسية الكردية في مدينة أربيل وراح ضحيتهما ما لا يقل عن مائة شخص. وأضافت العفو أن هذه الهجمات باتت تشكل سمة متزايدة للحياة في العراق منذ بدء الاحتلال، واستهدف بعضها جنود الاحتلال وأفراد قوات الأمن العراقية، ومراكز الشرطة الخاصة لسيطرة العراقيين، والزعماء الدينيين والهيئات التابعة للأمم المتحدة التي كان أبرز ضحاياها سريجيودي ميلو المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وتلاحظ العفو الدولية -بكل أسف- أن سجن

أبو غريب الذي كان يعد مركز الاعتقال الأكثر رعبا في ظل نظام صدام، لم يتغير في حقيقته شئ سوى اسمه الذي أصبح "مرفق بغداد الإصلاحي"؛ مضيفة أن المحامين يتم منعهم من دخوله، ولا يزال أقرباء المحتجزين يحيطون بالمبنى من خارجه لالتماس أية معلومات عن ذويهم. وقد نشرت سلطة التحالف قائمة بأسماء ٨٥٠٠ معتقل على شبكة الإنترنت معظمهم محتجز إلى أجل غير مسمى بوصفهم متهمين بأنهم إرهابيون أو معتقلون أمنيون. وقد رصدت العفو الدولية في تقريرها حالات عديدة للوفاة يرجح وقوعها داخل السجون ومقار الاحتجاز كنتيجة للتعذيب والمعاملة القاسية والاعتداءات التي تطال بعض السجناء بزعم عدم تعاونهم مع المحققين.

وخلصت العفو الدولية إلى أنه بعد مضي عام على الحرب وانعدام القانون وتصاعد أعمال العنف وتزايد الصعوبات الاقتصادية، فإن العراقيين يواجهون مستقبلا يكتنفه الغموض، وأن فرص التحسن تملي على قوات الاحتلال ومجلس الحكم العراقي والإدارة المؤقتة العراقية المقبلة والمجتمع الدولي إبداء التزام حقيقي بحماية المنظومة الكاملة لحقوق الإنسان وتعزيزها.

ودعت العفو الدولية إلى ضرورة التقيد الكامل بمعايير استخدام القانون واستخدام القوة تماشيا مع مبدءي الضرورة والتناسبية واتخاذ خطوات سريعة لضمان إحلال الشرطة العراقية محل قوات الاحتلال في مهام إنفاذ القوانين، شريطة تزويدها بالمعدات والتدريب الملائم بما في ذلك التدريب على المعايير الدولية لإنفاذ القوانين، وأكدت العفو الدولية على ضرورة ضمان إرجاء جميع التحقيقات في الانتهاكات المرتكبة من قبل قوات التحالف من جانب هيئة مختصة وحيادية ومستقلة، وأن تنشر نتائج هذه التحقيقات على الرأي العام وأن يكفل للضحايا وعائلاتهم الحق في التعويض، بما في ذلك التعويض عن تدمير المنازل والممتلكات التي شددت العفو الدولية على ضرورة الإقلاع الفوري عن سياسات العقاب الجماعي التي تقود إلى هذا التدمير، كما شددت على ضرورة الاحترام المطلق لحظر التعذيب، سواء من جانب قوات التحالف أو الشرطة العراقية أو أي قوات أخرى تشارك في اعتقال المتهمين. وأكدت على ضرورة توفير نظام قانوني موحد يعامل بموجبه جميع المتهمين بارتكاب جرائم على قدم المساواة والاحترام التام لحقوق المتهمين، بصرف النظر عن السلطة المسئولة عن احتجازهم.

مركز القاهرة يطالب الأمم المتحدة بتحمل مسئولياتها تجاه العراق

تابع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بقلق بالغ تصاعد حدة المواجهات الدامية التي تشهدها الساحة العراقية بصورة مخيفة في الأسبوع الأول من أبريل وما اقترن بها من لجوء قوات التحالف التي تحتل العراق، وبخاصة القوات الأمريكية إلى استخدام المدفعية الثقيلة والدبابات والطائرات في قصف مواقع آهلة بالسكان، وتعقب بعض عناصر الميليشيات العراقية المسلحة داخل المنازل والمساجد، وما يفضي إليه تصاعد تلك العمليات من تداعيات، تصبح بموجبها الفوضى والدمار والانفلات الأمني وإزهاق أرواح الأبرياء عنوانا للحياة في العراق بعد عام من الاحتلال وسقوط نظام الطاغية الدموي صدام حسين.

وأكد مركز القاهرة في بيان أصدره في الثامن من أبريل على إدانته الشديدة لأعمال القصف الوحشي الذي شهدته -على وجه الخصوص- مدينة الفلوجة، والتي خضع الآلاف من سكانها لحصار محكم ومتواصل، وما تشكله هذه العمليات من جرائم حرب وانتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي الإنساني، لا يمكن تبريرها أو اعتبارها ردا على جرائم السحل البربرية والتمثيل بالجثث التي نفذتها بعض الجماعات العراقية في الفلوجة بحق مدنيين أمريكيين.

دعا مركز القاهرة في هذا السياق المجتمع الدولي لتحمل مسئولياته تجاه إنقاذ الشعب العراقي، ووضع حد لمعاناته الهائلة، وتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسئولياتها داخل العراق، واتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية المناسبة من أجل إعادة الاعتبار للقانون الدولي الإنساني، ووضع حد لجرائم الإرهاب، وكذلك لجرائم الحرب المرتكبة من قبل قوات الاحتلال في العراق، ورفع الحصار عن سكان الفلوجة، وتأمين وصول الإمدادات الغذائية والطبية والإغاثة الإنسانية لجميع المناطق العراقية المتضررة من جراء المواجهات العسكرية الدامية. وكذلك تأمين إجراءات نقل السلطة للعراقيين، وضمان التزام قوات التحالف بإنهاء الاحتلال في يونيو القادم، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على وضع حد لمعاناة وآلام الشعب العراقي بعد ثلاثة عقود من الطغيان وعام من الاحتلال. ودعا المركز بصفة خاصة دول الاتحاد الأوروبي لتحمل مسئولياتها في هذا الإطار.

شدد مركز القاهرة على أن قوات الاحتلال ملزمة بموجب القانون الدولي بتوفير الحماية والمساعدة الضرورية للشعب الذي احتلت أراضيه، وهي ملزمة كذلك بالحفاظ على النظام العام وتقديم المواد الغذائية والرعاية الطبية والإغاثة الإنسانية وتوفير حياة آمنة للمدنيين، بما في ذلك وضع حد للعمليات الإرهابية ضد المدنيين العراقيين، وحماية كوادر الدولة العراقية ومنشآتها الحيوية وبنيتها التحتية التي تستهدفها أغلبية هذه العمليات.

وأضاف مركز القاهرة في بيانه أنه يقدر المخاطر المترتبة على تورط بعض الجماعات داخل العراق في ارتكاب أعمال إرهابية أفضت إلى سقوط المئات من الضحايا وإلحاق أضرار فادحة بالمنشآت المدنية وترويع هائل للسكان، بل ربما أضرت بشكل مباشر بالحق المشروع للشعب العراقي في مقاومة الاحتلال بموجب القانون الدولي؛ لكن مركز القاهرة يرفض كلية التذرع بتلك الأعمال الإرهابية لإضفاء نوع من المشروعية على ما ترتكبه قوات التحالف، خاصة القوات الأمريكية من جرائم حرب. كما يرفض المركز أيضا التذرع بتلك الأعمال الإرهابية لإطالة أمد الاحتلال.

حياة في خطر

سوريا تقاوم الإصلاح وتعتقل المصلحين

في إعلان صريح عن موقفها الأصيل المناوئ للإصلاح أقدمت السلطات السورية في ١٣ أبريل على اعتقال رئيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا المحامي البارز أكثم نعيسة والذي سبق أن أمضى ثماني سنوات داخل السجون السورية، عقابا على مبادرته بتأسيس أول منظمة داخل سوريا لحقوق الإنسان. وقد ألقى القبض على نعيسة بواسطة الأمن العسكري باللاذقية، ولم يعد لمنزله، ورفضت سلطات الأمن تقديم أية معلومات حول مكان احتجازه أو مصيره. غير أن المعلومات التي تلقيناها من لجان الدفاع والمقربين لأكثم نعيسة قد أكدت أن تحقيقات مطولة قد جرت معه على خلفية اتهامه بنشر معلومات تسئ إلى سمعة سوريا في الخارج والمس بهيبة الدولة والحزب والعمل على تقويض مبادئ الثورة!.

وقد أكد بيان مشترك وقعته ٤ منظمات (هى : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وجماعة تنمية الديمقراطية وجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء) أن احتجاز نعيسة وثيق الصلة بالدور النشط الذي تلعبه اللجان في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بالإصلاح السياسي والديمقراطي، خاصة في أعقاب الحملة التي نظمتها اللجان للتوقيع على عريضة -هى الأولى من نوعها- تدعو السلطات لتبني عدد من المطالب في مقدمتها إنهاء حالة الطوارئ السارية منذ ٤١ عاما دون انقطاع، وقع عليها حتى الآن أكثر من ٧ آلاف مواطن سوري. كما شارك عدة مئات من المثقفين ونشطاء المجتمع المدني السوري في اعتصام احتجاجي هو الأول من نوعه أمام البرلمان السوري دعت إليه اللجان ورفع ذات المطالب وقامت أجهزة الأمن بفضه، واحتجزت على إثره عشرات من المشاركين فيه لعدة ساعات بما فيهم أكثم نعيسة ذاته.

وقد أكد أحدث التقارير السنوية التي أصدرتها اللجان مؤخراً أن السجون السورية تحتضن نحو ألفي معتقل من مختلف الانتماءات السياسية، وأن بعضهم مضى على اعتقاله ما يزيد على ربع قرن. وتشمل قائمة المعتقلين أعدادا من السياسيين لمجرد اختلافهم في الرأي مع الحكومة، كما أن بعضهم كان ضحية محاكمة بسبب المطالبة بالإصلاح أو بوضع حد للفساد. وفي أحدث المحاكمات العسكرية تلقى ١٤ من نشطاء المجتمع المدني أحكاما بالسجن لمجرد المشاركة في ندوة سلمية حول حالة الطوارئ في سوريا.

وقد شارك نعيسة في أعمال المنتدى الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الشهر الماضي في بيروت من أجل بلورة رؤية مشتركة تجاه قضايا الإصلاح في العالم العربي لطرحها على القمة العربية، وأكد نعيسة من خلال ورقته التي تقدم بها للمنتدى أن الحكومة السورية غير قادرة على دفع استحقاقات الديمقراطية والتعامل معها. وبعد أقل من شهر من هذا الاستنتاج الذي أطلقه نعيسة فإن احتجازه يبدو كما لو كانت الحكومة السورية قد أرادت التأكيد على ما ذهب إليه من استنتاجات.

وأكد بيان المنظمات الأربع، أنه في ظل الشروط القاسية للاحتجاز في سوريا والسمعة السيئة التي تحظى بها السجون، فإن مخاوف شديدة تثور بشأن المخاطر التي تهدد حياة نعيسة من جراء احتجازه، خاصة أنه هو نفسه كان قد كشف في تصريح صحفي له قبل يومين فقط من اعتقاله عن مقتل اثنين من المعتقلين

الحرية لأكثم نعيسة ورفاقه

على ذمة أحداث القامشلي بسبب التعذيب. كما أنه يعاني أزمات قلبية متكررة، وقد تلقى تعليمات مشددة من الأطباء بعد تكرار هذه الأزمة الصحية خلال منتدى بيروت في ٢٢ مارس الماضي بضرورة أن يلزم الراحة الكاملة لمدة شهر في إطار برنامج علاجي صارم.

أكدت المنظمات الأربع إدانتها لاحتجاز أكثم نعيسة، ودعت المنظمات الدولية والعربية كافة وأصحاب الضمائر الحية للتضامن معه ومع كل المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا والإفراج الفوري عنه.

كما أكدت على أن التنكيل بدعاة الإصلاح في العالم العربي ليس سوى تعبير عن الموقف الأصيل لبعض الحكومات العربية في رفض الإصلاح من الداخل وقمع المصلحين، وهو بحد ذاته دليل إضافي على أن القمة العربية ليس لديها ما تقدمه لقضية الإصلاح في العالم العربي، سوى العبارات الإنشائية التي تستهدف قطع الطريق على ضغوط الإصلاح، سواء من الداخل أو الخارج.

وقد وجهت المنظمات الأربع في الخامس عشر من أبريل نداءً عاجلاً إلى عمرو موسى

وهو داخل محبسه في سوريا..
نعيسة يحصل على جائزة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤

في الوقت الذي تقررت فيه إحالة الحقوقي البارز أكثم نعيسة إلى محاكمة استثنائية أمام محكمة أمن الدولة وفق قوانين جائرة يتم توظيفها في التنكيل بخصوم النظام والمخالفين للرأي ودعاة الإصلاح، أعلن معهد حقوق الإنسان "لودفيك تراريو" بفرنسا في ٢٦ أبريل منح جائزته السنوية لعام ٢٠٠٤ لأكثم نعيسة تقديرا لنضاله الطويل في الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا. وبذلك فإن أكثم نعيسة يعد أول شخصية عربية تنال هذه الجائزة.

الأمين العام لجامعة الدول العربية تطالبه بالتدخل الفوري لدى السلطات السورية للإفراج دون إبطاء عن أكثم نعيسة رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا، وإثارة الأمر مع الرئيس بشار الأسد خلال زيارة موسى إلى سوريا.

وقد أعربت المنظمات الأربع في بيان لاحق وقع عليه المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، عن عميق القلق إزاء استمرار احتجازه بعد أن أفادت المعلومات الموثوق منها أن حالته الصحية في تدهور مستمر وذلك بسبب سوء المعاملة ومنع السلطات السورية إدخال أية أدوية إليه في محبسه علي الرغم من مرضه بقصور في الشريان التاجي بالقلب ، وأشارت المعلومات إلى أنه ، ومما يزيد من خطورة الموقف أن الناشط المذكور قد أصيب جراء المعاملة السيئة ، والتحقيقات المطولة معه بجلطة دماغية أدت إلى عدم قدرته علي تحريك يده ، الأمر الذي دفع المحققين معه إلى أخذ بصمته علي أقواله بعد أن فشلوا في أخذ توقيعه نتيجة ما أصاب ذراعه من شلل. وحددت هذه المنظمات التأكيد على مخاوفها العميقة على حياة نعيسة إزاء الإصرار على حرمانه من الرعاية الطبية اللازمة فضلا عن احتجازه بشكل انفرادي في سجن صيدنايا المخصص للمحتجزين علي ذمة الجرائم الجنائية. وحملت المنظمات الخمس حكومة الجمهورية العربية السورية المسئولية الكاملة عما أصاب أو يمكن أن يصيب المحامي أكثم نعيسة نتيجة قصور الرعاية الطبية المقدمة له أو إساءة معاملته أو تعذيبه ، كما تدعوها إلى إطلاق سراحه فورا ودون شروط والكف عن ملاحقة نشطاء حقوق الإنسان السوريين ، وأكدت عزمها تشكيل هيئة للدفاع عن أكثم نعيسة، وطلبت من نقيب المحامين السوريين الإذن لها بالترافع دفاعا عنه أمام محكمة أمن الدولة في سوريا .

هذا وقد تلقى المركز ـــ والنشرة ماثلة للطبع- نداء من لجنة المتابعة في قضية أكثم نعيسة أكدت فيه استمرار تردي الحالة الصحية لنعيسة في الوقت ذاته الذي يتواصل فيه حبسه بصورة انفرادية ومنع الزيارات عنه وحرمانه من تلقي الأدوية الموصوفة لعلاجه من قبل أطباء فرنسيين، ووضع العراقيل من قبل سلطات الأمن ونقابة المحامين السورية بشأن توكيلات المحامين الذين قرروا تبني الدفاع عن نعيسة أمام محكمة أمن الدولة الاستثنائية.

اعتقال نعيسة
تجسيد لمحنة حقوق الإنسان في سوريا

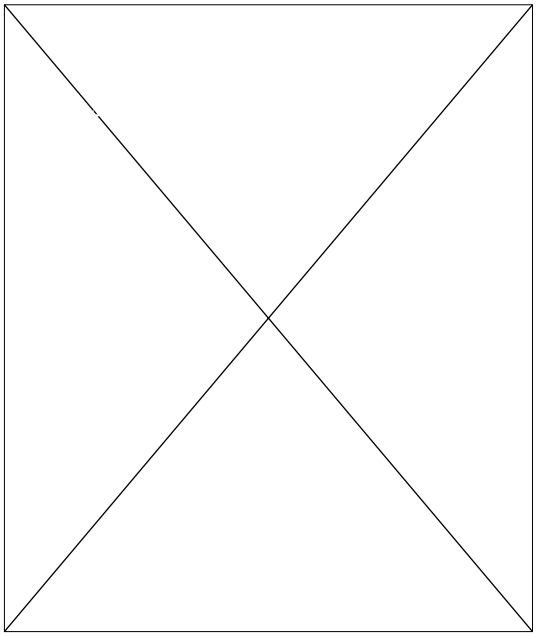

معتز الفجيري

مازال ملف حقوق الإنسان في سوريا يثير المزيد من علامات الاستفهام، ففي الوقت الذي تتحدث فيه القيادة السورية عن الإصلاح وإطلاق مزيد من الحريات يأتي التطبيق ليثبت العكس؛ فأوضاع حقوق الإنسان تزداد سوءا خاصة في الفترة الأخيرة على إثر مزيد من الاعتقالات التعسفية لنشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين وزيادة حالات التعذيب والمعاملة غير الإنسانية للسجناء واستمرار العمل بمحاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية التي لا توفر معايير المحاكمة العادلة. و يأتي في مقدمة عوامل استمرار هذه الانتهاكات مواصلة إعلان حالة الطوارئ والتي ظلت سارية دون انقطاع منذ مارس ١٩٦٣، ويخول تشريع حالة الطوارئ السلطات السورية صلاحية تقييد حرية التعبير بسماحه بالرقابة على المراسلات والاتصالات ووسائل الإعلام، كما يسمح بإنشاء محاكم خاصة للنظر في القضايا المتعلقة بأمن الدولة والقضايا السياسية من دون اللجوء إلى إجراءات وضمانات القضاء الطبيعي.

إن تشريع حالة الطوارئ في سوريا لا يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي تعتبر سوريا دولة طرفا فحالة الطوارئ في سوريا تنتهك حتى الحقوق التي لا يجوز التحلل منها أثناء الإعلان عن سريانها طبقا للعهد؛ كالحق في الحياة والكرامة وحظر التعذيب وضمانات الحد الأدنى للمحاكمة العادلة، ومن ثم فإن لجنة حقوق الإنسان المعنية بمراقبة تنفيذ الدول لأحكام العهد قد أعربت من قبل عن بواعث قلقها بشأن تشريع حالة الطوارئ في سوريا وأوصت برفع هذا التشريع رسميا بأسرع ما يمكن.

وفي هذا الإطار قامت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا بحملة من أجل رفع حالة الطوارئ في سوريا، وقد أصدرت اللجان عريضة شعبية وصلت توقيعاتها إلى ما يزيد على ٧٠٠٠ مواطن تطالب السلطات السورية برفع حالة الطوارئ و إلغاء الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية التي نجمت عنها بما فيها إلغاء

جميع المحاكم العرفية والاستثنائية، ووقف الاعتقال التعسفي و الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وتعويض المتضررين، وإعادة المنفيين إلى وطنهم بضمانات قانونية، وفتح ملف المفقودين، والكشف عن مصيرهم، وتسوية أوضاعهم القانونية، وبذل التعويض لذويهم وإطلاق الحريات الديمقراطية بما فيها الحق في تأسيس الأحزاب والجمعيات المدنية.كما دعت اللجان أيضاً إلى تشكيل لجنة تنسيق للعمل الديمقراطي على مستوى سوريا.

بيد أن هذه المطالب لم تلق ترحيبا من السلطات السورية وتعرضت اللجان إلى مضايقات أمنية واسعة النطاق؛ ففي تجمع سلمي شارك فيه حوالي ٦٠٠ مواطن من نشطاء اللجان ومناصريها أمام مجلس الشعب السوري في ٨ مارس للمطالبة برفع حالة الطوارئ قامت أجهزة الأمن بتفريق المواطنين المشاركين في هذا التجمع السلمي وألقت القبض على أعداد منهم ومن أعضاء اللجان السورية وقياداتها وفي مقدمتهم رئيسها أكثم نعيسة، وقد أطلق سراحهم بعد ساعات من احتجازهم إلا أن السلطات السورية أقدمت مرة أخرى على اعتقال اكثم نعيسة في ١٣ أبريل بواسطة الأمن العسكري باللاذقية وظل محتجزا دون توجيه تهمة ودون إتاحة معلومات حول مكان احتجازه كما هو معتاد في مثل هذه الحالات.وتشير الملابسات إلى أن اعتقاله يأتي كرد فعل للدور الملحوظ الذي تقوم به اللجان في رصد انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. من ناحية أخرى وفي تطور سلبي آخر ألقت ما عرفت بأحداث القامشلي الضوء على حقيقة تدني وضعية حقوق الإنسان في سوريا وطبقا لبيانات وتقارير صادرة عن عدد من منظمات حقوق الإنسان الدولية والسورية فإن ما لا يقل عن ٣٠ شخصا قد قتلوا و أصيب أكثر من ١٦٠ آخرين خلال عدة أيام من المصادمات التي اندلعت يوم ١٢ مارس في استاد رياضي بمدينة القامشلي وهي مدينة أغلب سكانها من الأكراد في شمال شرقي سوريا أثناء مباراة لكرة القدم بين المشجعين الأكراد للفريق المحلي وجمهور المشجعين العرب لفريق زائر من مدينة "دير الزور" وقد استخدمت قوات الأمن السورية الذخيرة الحية ضد المدنيين العزل وقد تواصلت حملات اضطهاد الأكراد منذ أحداث القامشلي فوقعت سلسلة من الاعتقالات العشوائية في صفوف الأكراد ليصل عدد المعتقلين منهم إلى الألف كردي تقريبا وتعرض بعضهم إلى التعذيب الذي أدى لقتل عدد منهم، وقدم أكثر من ٣٥ من المعتقلين الأكراد إلى محاكم عسكرية وفصل ما لا يقل عن ٢٤ طالبا كرديا من الجامعات السورية وبصورة نهائية لاتهامهم بالمشاركة في مظاهرات احتجاج سلمية.

إن هذه الأحداث تلقي بظلالها على المظالم التي تتعرض لها الأقلية الكردية في سوريا كنتاج طبيعي لغياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ونتيجة لانتهاج سياسات تمييزية ضدهم من قبيل حرمان عشرات الآلاف من الأكراد من الجنسية السورية؛ مما أدى إلى حرمانهم من جميع حقوقهم المدنية والسياسية والثقافية؛ فضلا عن حرمان الأكراد السوريين من التعلم والتعليم بلغتهم وكذلك منعهم من نشر ثقافتهم وتراثهم ولاشك في أن هذا التمييز يؤدي إلى تعكير الأمن والسلم والاستقرار وهو منشئ حقيقي للعنف.

وفي مجمل تقييم الوضع العام لحقوق الإنسان في سوريا أشار التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ والصادر حديثا عن لجان الدفاع عن حقوق الإنسان السورية إلى العديد من المؤشرات السلبية إلى تردي أوضاع حقوق الإنسان واستمرار المضايقات الأمنية والإعلامية والقانونية تجاه النشاطات المدنية وتزايد الانتهاكات للحقوق الفردية والجماعية؛ فعلى صعيد الاعتقالات التعسفية يقدر التقرير عدد معتقلي الرأي في سوريا بحوالي ٢٠٠ معتقل في مختلف أماكن التوقيف والسجون وتخضع هذه الاعتقالات في أغلبها إلى مشيئة أجهزة الأمن المختلفة والصلاحيات الاستثنائية الممنوحة لها بقانون الطوارئ، كما أنها تحمل طابع التنوع فتأخذ شكل التوقيفات غير القانونية دون الاعتماد أو الرجوع إلى الأصول القانونية لذلك فضلا على الاعتقالات العشوائية في كثير من الأحيان والاحتفاظ برهائن والتحفظ على أفراد من اسر المطلوبين، وكذلك تكرار الاعتقالات لأفراد أفرج عنهم من قبل جهة أمنية ما ثم تحويلهم إلى جهة أمنية أخرى لتحقق معهم من جديد وتترافق هذه الاعتقالات مع سوء معاملة وأساليب متعددة من التعذيب والضغوط النفسية والجسدية.وعلى صعيد الحق في حرية الرأي والتعبير وإلى جانب القيود غير المحدودة لقانون الطوارئ للتنكيل بهذا الحق اتخذت خطوات متشددة للحد من حرية الصحافة والصحفيين بعد صدور قانون المطبوعات أو قانون سلطة الصحافة الذي فرض قيودا بالغة الصرامة تمثلت في القيود المالية المرتفعة والعقوبات بالسجن والغرامات لتداول مطبوعات غير مرخص بها أو مسموح بها رقابيا إضافة للصعوبات التي تكتنف منح تراخيص إصدار الصحف أو العمل الصحفي وقد منحت السلطات الإدارية صلاحيات واسعة في الرقابة على المطبوعات بما فيها منع أية مطبوعات من التداول تراها الجهات الرقابية تضر بسلامة البناء الوطني والقومي وهي عبارة يمكن تأويلها وفق تقدير السلطة التنفيذية.

وفي مجال انتهاك الحق في تكوين الجمعيات والأحزاب والنقابات يشير التقرير إلى أن الدستور السوري عمل على تكريس أهداف ومبادئ وخطاب حزب البعث الحاكم كمبادئ مفروضة على كل مواطن في المجتمع، ومن ثم فإن مفهوم التعددية السياسية غائب لحساب التنظيم السياسي الأوحد فنجد أن الدستور سمح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي ولكن في المحتوى اشترط انسجام أهدافها مع السياسة العامة للسلطة، حيث إن قانون الجمعيات يخضع أية جمعية لصور مختلفة من الوصاية الإدارية والتدخلات بما فيها حل هذه الجمعية أو عزل مجلس إدارتها، كما أن العمل الحزبي محظور خارج ما يعرف بأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في ضوء قيادة وهيمنة حزب البعث، والأمر ذاته يقال عن الحق في تكوين النقابات وضمان استقلاليتها من حيث ربط النقابات بحزب البعث وإعطاء صلاحيات للحكومة للتدخل المستمر في شئونها أو حتى حلها و تعطيل عملها.

ويخلص التقرير إلى أنه من الضروري أن تبدأ الحكومة سلسلة من الإصلاحات عبر بوابات مهمة أهمها رفع حالة الطوارئ السارية منذ ٤١ عاما والإفراج عن المعتقلين وعودة المنفيين وإطلاق الحريات العامة ، ووقف الحرب غير المعلنة والدائرة بين المجتمع والسلطة والقائمة على سيادة القوة والقمع واعتراف الدولة بالمجتمع واعتراف المجتمع ذاته بكل قواه.

التواصل مع فلسطينيي ٤٨ ... ضرورة وطنية وقومية أيضاً

محيي الدين سعيد

حول استراتيجيات التواصل مع فلسطينيي ١٩٤٨ دارت مداولات المؤتمر الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة يومي ٢٦-٢٧ أبريل ٢٠٠٤ بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقد أنهى المؤتمر أعماله بحلقة نقاشية شارك فيها عدد من الخبراء السياسيين والحقوقيين بهدف التوصل إلى استراتيجية فعالة للتواصل مع فلسطينيي ١٩٤٨.

والمعروف أن مركز القاهرة الذي شارك في هذا المؤتمر كان قد تبنى بالتعاون مع اتحاد الجمعيات الأهلية لعرب ١٩٤٨ "مؤسسة اتجاه" مشروعا مشتركا في هذا الإطار تجسدت أبرز خطواته في المؤتمر الذي عقد بالقاهرة في أكتوبر ٢٠٠٢ بمشاركة ممثلين عن المنظمات العضوة في مؤسسة "اتجاه" ولفيف من ممثلي المنظمات المصرية والعربية.

وقد ذكّر بهي الدين حسن من خلال هذه الحلقة النقاشية بعدد من التوصيات والمقترحات المهمة التي كان المؤتمر قد تبناها مؤكدا على ضرورة تبني آليات للتشاور السياسي المستمر والمعمق مع فلسطينيي ٤٨، خاصة حول التوجهات والخيارات الاستراتيجية للشعب الفلسطيني على جانب الخط الأخضر. وأكد كذلك على أهمية أن تقوم جامعة الدول العربية بدمج قضايا فلسطينيي ٤٨ في إطار عملها.

ودعا إلى تأسيس موقع على شبكة الإنترنت يتناول قضاياهم وإصدار نشرة دائمة وبنك للمعلومات يغطي قضايا فلسطينيي ٤٨ وأنشطتهم. كما دعا بهي المنظمات الحقوقية التي تعمل في أوساط عرب ١٩٤٨ لإصدار تقاريرها باللغة العربية. كما أكد أهمية تنظيم أنشطة ثقافية وفنية وعلمية مشتركة مع عرب ٤٨ والعمل على إعادة نشر الإنتاج الأدبي لهم ودعوة كتابهم لاستخدام المنابر الصحفية والإعلامية العربية.

ولاحظ د. حسن أبو طالب رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي الذي يصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أن العالم العربي لا يملك أية أوراق للتأثير على حركة المجتمع داخل الكيان الإسرائيلي، مشيرا إلى أن أية استراتيجية يتم التوصل إليها سيكون لها محاذير في الإطار القانوني والسياسي والأمني أيضا خاصة مع وجود هواجس لدى بعض الأطراف العربية من مخاطر بعض أشكال التواصل مع قطاعات من داخل إسرائيل.

أشار أبو طالب إلى أن استراتيجية التواصل يجب أن تشتمل على مكونات إعلامية واقتصادية وسياسية وثقافية. وأكد على أهمية فضح عمليات التمييز العنصري التي تمارسها إسرائيل ضد فلسطينيي ٤٨.

ودعا أبو طالب إلى العمل على زيادة قدرات المجتمع الفلسطيني لعرب ٤٨ بتطوير البنية الخاصة بهذا المجتمع وتطوير اعتماده على الذات بالتعاون مع الجانب العربي مقترحا في هذا الشأن إنشاء صندوق لدعم صمود فلسطينيي ٤٨ تموله بنوك عربية مختلفة وذلك بهدف تنمية الصناعات وإنشاء المدارس والبنية الأساسية لمجتمع فلسطينيي ٤٨.

ودعا الدكتور عبد العليم محمد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام إلى إدخال قضايا عرب ٤٨ في الخطاب العام والمصري وذلك لتصحيح ما شاب هذا الخطاب من أفكار وأحكام مسبقة. كما دعا إلى التواصل بين الأكاديميين في الجانبين وتخصيص منح دراسية في الأزهر وغيره من الجامعات المصرية لطلاب فلسطينيي ٤٨ ومساعدة الأقلية الفلسطينية على تقليص تأثيرات عملية الأسرلة المستمرة لمجتمعهم.

وفيما حذر الباحث الفلسطيني الدكتور محمد خالد الأزعر من تقزيم مفهوم الصراع لجعله صراعا فلسطينيا إسرائيليا، فإنه أكد على أن الاهتمام بفلسطينيي ٤٨ يعيد تشيط المفهوم القومي للصراع.

ودعا الناشط الفلسطيني أمير مخول مدير مؤسسة "اتجاه" إلى السعي لزيادة النشر عن قضايا فلسطينيي ٤٨ في الصحف ووسائل الإعلام العربية ونشر التقارير التي تصدرها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية عن أوضاع عرب ٤٨، مؤكدا أن الدعوة للتواصل تنطلق من رفض التطبيع مع إسرائيل، واعتبره أمرا يصب في مصلحة عرب ٤٨.

وتحدث الدكتور أحمد يوسف أحمد عميد معهد البحوث العربية، فأشار إلى ضرورة وجود هدف واضح للتواصل مع فلسطينيي ٤٨ وهو ضمان حقوق هذه الجماعة بغض النظر عن دورها المحتمل في تسوية الصراع مع إسرائيل، وقال إن التواصل معهم يجب أن يكون انطلاقا من أنهم جماعة تنتمي لأمة أكبر.

أضاف د. يوسف أن التواصل مع فلسطينيي ٤٨ يجب أن يكون له شروطه وفي مقدمتها وجود خريطة معرفية عنهم وبناء التواصل على رؤية مشتركة؛ ذلك أن الفلسطينيين هم الأعلم بشئونهم مؤكدا أنه ليس من الصالح أن يكون هناك تشنج من أي نوع في هذه العلاقة.

وفيما أكد محمد بركة النائب العربي بالكنيست تقديره للاقتراحات التي تم تقديمها، إلا أنه أشار إلى أنها تحتاج إلى الكثير من الجدولة والترشيد والتأني لافتا إلى أن التواصل الذي تناوله الحاضرون هو تواصل نخبوي وليس شعبيا. أضاف بركة: لقد تجاوزنا مرحلة السؤال عن هويتنا وأن الحديث الآن هو عن الارتقاء بهذا التواصل مشيرا إلى أن فلسطينيي ٤٨ يريدون أن يلعبوا دورا مؤثرا في السياق الإسرائيلي، وقال إن مهمتنا ليست أن نكون جزءا من حالة خطابية في المجتمعات العربية.

وعبر الدكتور قدري حفني أستاذ علم النفس عن تصوره بأن المطلوب هو تدعيم الدور السياسي لعرب ٤٨ للتأثير في السياسة الإسرائيلية وليس المطلوب تأكيد انتمائهم للأمة العربية من عدمه متسائلا عما إذا كانت المقاطعة تساعد الفلسطينيين أم لا؟!

واعتبر الدكتور جمال زحالقة النائب العربي بالكنيست أن خطة شارون لو تم تنفيذها فسوف يكون تأثيرها بما يوازي تأثير اتفاقية أوسلو مطالبا بطرح قضايا عرب ٤٨ على المستوى الدولي بما يحرج حكومة إسرائيل

ويمارس الضغط عليها في كثير من الأمور لافتا إلى وجود أن يكون ذلك بحكمة ولتحقيق أهداف معينة.

واستهل د. أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري مداخلته بالإقرار بأن الأمة العربية أخطأت خطأ فادحا في تعاملها مع فلسطينيي ٤٨ على أنهم خوارج في حين أنهم خدموا القضية الفلسطينية أكثر من غيرهم، مشيرا إلى أن من تشبثوا بالأرض قد تشبثوا بالبقاء العربي في هذه الدولة، وقال الباز إن هناك تناقضا في أن هؤلاء عرب بحكم الأرض التي يعيشون عليها ثم إنهم وجدوا أنفسهم في هذا الموقف بما يوحي بضرورة أن نستوعب ما نستطيع أن نقدمه نحن كي نساعدهم.

أضاف الباز: نحن لا نساعدهم لكي يكونوا فئة خارجة على المجتمع الإسرائيلي ولكن لمطالب ومصالح معينة تخدمهم وتخدم الموقف العربي.

أكد الباز أن واجب فلسطينيي ٤٨ أن يكونوا بقدر الإمكان في توجهات متقاربة والابتعاد عن شرذمة الوجود العربي هناك، وقال نحن نستطيع أن نسهم في هذا المجال بأن نطالبهم بأن يكونوا إسرائيليين أحرارا قادرين على الدفاع عن حقوقهم هم أولا، ثم مساندة الحق العربي ليس من منطلق عرقي وإنما من منطلق سياسي ودستوري. مشيرا إلى أن الاهتمام بدعم ذلك من الجانب العربي لا يعتبر تدخلا في الشئون الإسرائيلية.

من جانبه أشار الدكتور أحمد الطيبي النائب العربي بالكنيست إلى الرؤية الخاطئة التي سادت طويلا تجاه عرب ٤٨ وتلاشي هذه الرؤية وهذا التشويه بالاتصالات المنفتحة، وأكد على أهمية استمرار هذا التواصل ودعوة الباحثين الفلسطينيين للمراكز البحثية في مصر والعالم العربي. وقال إن الطلاب الفلسطينيين من عرب ٤٨ يواجهون عقبات جدية في القبول بالجامعات، معتبرا أن فتح الجامعات العربية أمامهم سيكون بمثابة رئة لهم، وقلل الطيبي من أهمية تشكيل اللجان مؤكدا على أهمية استمرار مثل هذه الندوات لكي لا تكون حلقة ثم تنقطع.

وأكد محمد بسيوني السفير المصري السابق في إسرائيل على ضرورة بحث أساليب الدعم المختلفة التي يمكن تقديمها لفلسطينيي ٤٨، ومن ثم فتح الجامعات العربية أمام الطلاب الفلسطينيين، وإحياء الوقف الإسلامي، كما أكد على أهمية المصالحة بين مختلف التيارات السياسية داخل عرب ٤٨ ودخول ممثلي هذه التيارات للانتخابات الإسرائيلية كمدخل مهم للتأثير على صنع القرار في تل أبيب.

لا للخدمة المدنية في الدولة العنصرية

عبر اتحاد الجمعيات الأهلية العربية "اتجاه" عن رفضه المطلق لمشروع قانون الخدمة المدنية الذي يجري الترويج له من قبل حكومة إسرائيل في أوساط فلسطينيي ١٩٤٨ بهدف دمج المجتمع الفلسطيني في إسرائيل تحت شعار "المساواة بالواجبات والحقوق". وأكدت وثيقة صادرة عن "اتجاه" في مطلع مارس ضرورة أن يتبنى المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر موقفا حاسما يليق بمجموعة قومية هى ضحية للتمييز العنصري المؤسسي، ويليق بأهل البلاد الأصليين وكرامتهم القومية والإنسانية. وحذرت الوثيقة من أن المشروع يستهدف بصفة خاصة جمهور الشبيبة وطلاب المدارس باعتبارهم المرشحين الأوائل لتطبيق مشروع الخدمة المدنية كخدمة موازية للخدمة القومية والعسكرية للإسرائيليين، وأكدت "اتجاه" رفضها لمعادلة ربط "الواجبات" بالحقوق مشيرة إلى أن مصدر التمييز ضد الجماهير العربية داخل الدولة العنصرية لم يكن يوما منوطا بالواجبات تجاه الدولة، وإنما مصدره هو العنصرية المؤسساتية في جوهر دولة إسرائيل، وأن استخدام معادلة الواجبات والحقوق ليس إلا غطاء كاذباً لتبرير السياسات العنصرية والتمييز، وتساءلت أية علاقة بين الواجبات والواقع الذي يعيش فيه الفلسطينيون، حيث عشرات القرى الفلسطينية غير المعترف بها، وحيث استمرار سياسات مصادرة أملاك اللاجئين وحقهم بالعودة ومصادرة الأوقاف الإسلامية والتمييز في الميزانيات ضد كل المدن والقرى العربية.

وأضافت الوثيقة، أن المشروع المقترح هو مشروع سياسي يتعامل مع القضايا الجماعية للسكان العرب من باب الامتيازات الفردية المؤقتة وعلى حساب الحقوق الجماعية. وحذرت من أن الامتيازات الفردية ذاتها سوف ترتد على الفلسطينيين أفرادا وجماعات، مشيرة إلى أن المشروع وما يلتقي به من مشاريع سياسية ستكون له إسقاطات وأضرار فادحة على مستوى بناء الإنسان الفلسطيني وهويته وعلى وضعية الجماهير الفلسطينية، مؤكدة أن مشروع الخدمة المدنية أو القومية هو في جوهره محاولة للتعامل الوظيفي مع الجماهير العربية من أجل حل إشكالات داخل المجتمع الإسرائيلي، وهو ما يصب في الاتجاه الدمجي للمجتمع الفلسطيني، باعتباره معنيا بكيفية ملاءمة هذا المجتمع للدولة وليس بتغيير طابع الدولة وجوهرها.

وأكدت الوثيقة أن الخدمة المدنية أو القومية أو العسكرية هى جزء من جهاز متكامل، وهى تصب في نهاية المطاف في المجهود الأمني الإسرائيلي، ومركب الأمن القومي لدولة عنصرية.

واختتمت الوثيقة بالتأكيد على أن علاقة المجتمع الفلسطيني بالدولة العنصرية منذ عام ١٩٤٨ برهنت على أن كل إنجاز للجماهير الفلسطينية لم يتحقق إلا عبر النضال الجماهيري، وأن الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون في حد ذاته هو لائحة اتهام وإدانة لدولة إسرائيل العنصرية وأن طريق النضال الجماهيري وتنظيم الجماهير الفلسطينية وبناء مؤسسات وطنية هو الأساس لأية إنجازات مستقبلية.

هل يتفاعل النظام العربي مع مطالب الاستقلال الثاني؟

- رسالة إلى قمة تونس
- إلى متى تقاوم سوريا مطالب الإصلاح؟
- الإصلاح في السعودية.. حلم الرعايا وكابوس النخبة!

الكاريكاتير: من أعمال الفنان حامد
نقلاً عن شبكة الانترنت

يضم هذا الملف حصيلة مداولات المنتدى المدني الأول الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالعاصمة اللبنانية بالتعاون مع جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل" والمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان "حقوق" وبالتنسيق مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان وبدعم من المفوضية الأوروبية.

المنتدى عقد في الفترة من ١٩-٢٢ مارس وشارك فيه ٨٧ شخصا بينهم ٧٤ مشاركا ومشاركة من ٥٢ منظمة غير حكومية. فضلا عن فعاليات أكاديمية وسياسية-في ١٣ دولة عربية، و١٣ مراقبا ينتمون إلى ١٠ دول و١٣ منظمة من خارج العالم العربي.

المنتدى لا يستمد أهميته من أنه قد شكل سابقة تعد الأولى لتدشين منتدى مواز للقمة العربية التي كان من المفترض أن تعقد في التاسع والعشرين من مارس وأصبح مصيرها معلقا بعد تأجيلها المفاجئ وبدء مساع جديدة لعقدها في أواخر مايو؛ ليس ذلك فحسب إنما تأتي الأهمية الأكبر لانعقاد هذا المنتدى بفعل التحديات الخطيرة التي تواجه العالم العربي شعوبا وأنظمة وتملي الحاجة الملحة إلى التغيير والإصلاح الشامل الذي ينبغي أن يطول جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك مثلما ينبغي أن يكون على رأس الأولويات في كل بلد عربي على حدة، من أجل وضع حد لحالة العجز والانهيار التي تنذر تداعياتها المتوقعة بنتائج كارثية يدفع ثمنها أولا وأخيرا الشعوب في العالم العربي.

ونتيجة لذلك فقد كان أمام المنتدى أجندة مزدحمة تبدأ من مناقشة موقف الحكومات تجاه مطالب الإصلاح الديمقراطية وتجاه دعاة الإصلاح في العديد من البلدان وأساليب التحايل والمناورة على دعوات الإصلاح، وكذلك دراسة الموقف من المبادرات الدولية للإصلاح التي جرى الإعلان عنها مؤخرا، كما ناقش الأوضاع الخاصة في عدد من البلدان وعلى وجه الخصوص العراق والسودان والأراضي المحتلة، وتوقف كذلك أمام المداخل المطروحة لإصلاح النظام الإقليمي. وتوج المنتدى مداولاته باعتماد وثيقة "الاستقلال الثاني" التي تشكل إطارا شاملا لمبادرة للإصلاح السياسي في العالم العربي. وقد جاء عنوان الوثيقة ليحمل في طياته أن المهمة الملحة الآن هى أن تستعيد الشعوب في عالمنا العربي حقها في تقرير مصيرها، وفي أن تحكم نفسها بنفسها في إطار حكم ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، وهى المهمة التي لم ينجزها الاستقلال الأول في مرحلة الخلاص من الاستعمار.. ذلك الاستقلال الذي تبدد إلى حد بعيد عبر سياسات الاستبداد التي سادت عدة عقود وأخرجت الشعوب من حساباتها وحرمتها من حقها في الدفاع عن استقلالها المنقوص رغم ما قدمته من تضحيات.

وبصرف النظر عن موقف القمة العربية المنتظر عقدها من مطالب الإصلاح التي حملتها وثيقة "الاستقلال الثاني"، فقد كانت ولا تزال وستظل مهمة ترجمة هذه المطالب على أرض الواقع رهنا بدور كل القوى الحية المتطلعة إلى الديمقراطية، وبعمق تضحياتها.. وذلك هو التحدي.

أكد بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن ردود بعض الحكومات العربية على المبادرات الدولية التي طرحت مؤخرا حول الإصلاح في العالم العربي، وتأكيدات تلك الحكومات أن المبادرة يجب أن تنبع من الداخل والإيحاء بأنها ستسهر على تشجيع أجهزتها على توليد تلك المبادرات!، يعد تعبيرا عن رفض الإصلاح أيا كان مصدره، سواء جاء من الداخل أو من الخارج، واستخفافا بطاقات الشعوب ومساهمات المفكرين والمصلحين العرب الذين مات الكثير منهم كمدا ويأسا من عدم الاستجابة لبرامجهم الإصلاحية ومن تحقيرهم وسط بني وطنهم باعتبارهم إما عملاء أو خونة أو كفرة أو مولعين بأشياء غريبة لا تتفق مع ثقافة وثوابت الأمة.

من اليمين: غسان عبد الله، بهي الدين حسن، غسان مخيبر

في افتتاح المنتدى:

على رافضي الإصلاح أن يقنعونا أن التعذيب يمارس من أجل عيون فلسطين!

جاء ذلك من خلال كلمته في افتتاح أعمال المنتدى المدني ببيروت. وأضاف بهي أنه من المؤسف أن تستخدم ثقافات وأديان الشعوب ذريعة لرفض دعاوى الإصلاح، كما لو أن هذه الثقافات تحض على التعذيب والقتل والفساد والتطرف والإرهاب.

وردا على الدعاوى التي تنطلق من تقديم الإصلاح باعتباره جسرا للاستعمار، أكد بهي أن عدم الإصلاح كان الجسر لإعادة احتلال العراق ولتبعية أغلب البلدان العربية. أما القول إن الإصلاح يجب أن يمر أولا عبر فلسطين فهو يوحي ـــ بحسب تعبير بهي- كما لو أن الذين يمارسون التعذيب يفعلون ذلك من أجل فلسطين، وكما لو أن لصوص المال العام يسرقونه من أجل تحرير فلسطين أيضا.

وأضاف بهي أن العسكر وغير العسكر ممن حكموا العالم العربي قد أعطونا استقلالا منقوصا في مقابل حريتنا وكرامتنا، مضيفا أنه بعد نحو نصف قرن من الاستقلال عن الاستعمار، فإن شعوبنا لم تمنح حقها في تقرير مصيرها بنفسها في ظل احتكار النخب المهيمنة للحكم وممارساتها لقهر شعوبها، مؤكدا على أن مهمات استعادة الشعوب في العالم العربي لحقها في تقرير مصيرها لا تزال تطرح نفسها بعد نصف قرن من الاستقلال الأول المنقوص، مضيفا أنه لا يوجد طريق آخر لتحقيق الاستقلال الثاني إلا من خلال الإصلاح السياسي والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، داعيا القمة العربية إلى الكف عن المناورة للتهرب من التزامات الإصلاح أو خداع الرأي العام العربي والدولي لمجرد كسب الوقت، وحذر من أن القمة العربية إذا حذت حذو النعامة، فإنها تترك عمليا مصير العالم العربي بأيدي شلال التطرف والإرهاب أو لحلف الأطلنطي.

من جانبه فقد أكد أمين مكي مدني الممثل الإقليمي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في كلمته في افتتاح المؤتمر على أنه ينبغي النظر إلى مقتضيات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي باعتبار الإصلاح صيرورة تاريخية دائمة تشارك فيها الدولة بمختلف قطاعاتها الحكومية والبرلمانية والمجتمعية من أجل تحقيق أماني شعوبها. مضيفا أن الإصلاح ليس بالمهمة المستحيلة إذا ما توافرت الإرادة السياسية الجادة للتفعيل.

وأكد غسان مخيبر رئيس جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل" على أنه يتعين النظر إلى العمل العربي المشترك في اتجاه الإصلاح الديمقراطي، باعتباره حاجة محلية بقدر ما هو حاجة إقليمية عربية وإنسانية جامعة، مضيفا أنه في زمن العولمة والانفتاح فإن الحدود لا يمكن أن توقف بعد ثقافة الحريات والديمقراطية، وأننا لا نعيش في جزر معزولة عن بعضها البعض، مشددا على أن الديمقراطيات العربية الناشئة أو النامية لا تستقر في بيئة عربية يغلب عليها طابع التسلط وانتهاك حقوق الإنسان.

من جانبه أكد غسان عبد الله مدير عام المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان "حقوق" أنه بصرف النظر عن الضغوط الخارجية فإن الإصلاح يمثل حاجة داخلية ملحة كشرط أساسي لتعزيز الاستقلال السياسي وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وتأمين أفضل الطرق لاستثمار الطاقات والموارد والثروات ولتمكين العرب من المساهمة الفعالة في إرساء علاقات دولية تقوم على أساس العدل والسلام، مضيفا لذلك أن إصلاح النظام الإقليمي العربي من شأنه أن يكسب الدول العربية مناعة وقوة في مواجهة العدوان الصهيوني المستمر على كل المنطقة.

رسالة إلى القمة العربية

لا وقت للمناورة أو المماطلة في الإصلاح

قام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتسليم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نسخة من وثيقة "الاستقلال الثاني" التي اعتمدها المنتدى في بيروت والتي تتضمن الإطار العام لمبادرة من أجل الإصلاح السياسي في العالم العربي. وأرفق بها الرسالة الموجهة باسم المنتدى للملوك والرؤساء والأمراء العرب والتي تتضمن دعوتهم لتبني هذه المبادرة. كما سلمت نسخ من الوثيقة والرسالة إلى السفراء العرب في مصر وسكرتارية رئيس الجمهورية. كما تولى أعضاء في المنتدى كذلك مهمة تسليم هذه الوثائق إلى ملوك ورؤساء وأمراء بلادهم.

أكدت الرسالة الموجهة للقادة العرب على الارتباط الوثيق بين قضية الإصلاح وحاضر ومستقبل المنطقة وبخاصة في ظل الضغوط والتهديدات الخارجية التي يتطلب قطع الطريق عليها إحياء وتجديد المشروع الوطني للإصلاح السياسي والديمقراطي. وأضافت الرسالة أن قضية الإصلاح أكبر وأعقد من أن تتصدى لها الحكومات وحدها، وأنه قد آن الأوان لشراكة حقيقية حول ملف الإصلاح بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية أو الحكومات في كل بلد عربي، وأن الإسراع بتبني برامج الإصلاح من شأنه أن يجنب المجتمعات العربية مخاطر الهزات والقلاقل وأشكال الفوضى.

وشددت الرسالة على أن خطط تحديث النظام السياسي العربي ينبغي أن ترتكز على:

١- حق كل الشعوب في العالم العربي في التمتع بأنظمة حكم تمثيلية مدنية، في إطار قواعد دستورية تنطلق من الإقرار بأن السيادة للشعب وهو مصدر كل السلطات، وأن تضمن حقوق المواطنة وتحتفظ لكل مواطن ـــ دون تمييز- بحقه في تقلد الوظائف العامة والسياسية في بلده وتصون الحق في التعددية الفكرية والسياسية والحق في تشكيل الأحزاب والجمعيات باستثناء تلك التي تحرض على العنف أو تمارسه والتي يتعين حظر تشكيلها.

٢- ضرورة حياد السلطة العامة تجاه أتباع الديانات المختلفة والمذاهب المتعددة داخل الدين الواحد بما يضمن حق الجميع في المعتقد الديني وفي أداء الشعائر الدينية.

٣- ينبغي أن تتأسس الدساتير على قاعدة ألا سلطة بلا مسئولية أمام ممثلي الشعب، وأن تضع آليات لتداول السلطة السياسية ومددا زمنية لشغل المواقع الرئيسية في قمة السلطة.

٤- ضمان الحقوق والحريات العامة واحترام حقوق الجماعات القومية والدينية والثقافية واللغوية.

٥- الإقرار بحقوق النساء في الكرامة وفي الأهلية القانونية وفي المساواة الكاملة بين الجنسين.

وأكدت الرسالة على أن وضع المشروع الوطني للإصلاح السياسي والدستوري وتعزيز حقوق الإنسان يتطلب من الحكومات العربية المسارعة باتخاذ الإجراءات التالية:

- إلغاء الأحكام العرفية ورفع حالات الطوارئ وإيقاف العمل بالقوانين الاستثنائية وإلغاء المحاكم الاستثنائية وإنهاء ممارسات التعذيب والإعدام التعسفي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي وتطبيق معايير المحاكمة العادلة.

- إنشاء آليات وطنية لحماية حقوق الإنسان ومنحها سلطات حقيقية لممارسة دورها، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وضمان حقهم في الحصول على المعلومات.

- إلزام المؤسسات الدينية حدود سلطتها وعدم الترخيص لها بممارسة الرقابة على الفكر والآداب والفنون.

- رفع الرقابة عن جميع وسائل الإعلام وإطلاق حرية إصدار الصحف وتملك وسائل الإعلام وتداول ونشر المعلومات.

- التوقيع والتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإعادة النظر في التحفظات التي أبدتها بعض الحكومات على نصوص بعض الاتفاقيات بما ينتقص من الحقوق الواردة بها.

- مراجعة مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان بما يتواءم مع المعايير الدولية.

المنتدى المدني يصدر ٩ بيانات حول فلسطين والعراق ومصر وتونس والسعودية وسوريا والبحرين والإرهاب

أصدر المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية مجموعة من البيانات والنداءات المنفصلة حول بعض القضايا والأحداث. فقد أدان المنتدى العملية الإرهابية التي وقعت بمدريد عاصمة أسبانيا يوم ١١ مارس ، والهجمات الإرهابية والتفجيرات المتكررة ضد المدنيين في العراق، وطالب المنتدى السلطات السعودية بالإفراج الفوري عن الإصلاحيين السعوديين الذين قيدت حريتهم في منتصف مارس، والإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين في سوريا ومصر وتونس، كما أعرب المنتدي عن دعم مطالب منظمات المجتمع المدني والحقوقيين البحرينيين بالإصلاح الدستوري والسياسي، وطالب المنتدى الحكومات العربية بتوفير ضمانات لحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية مع الحفاظ على هويتهم الفلسطينية إلى حين عودتهم إلى ديارهم،كما أعرب المشاركون عن إدانتهم لجريمة اغتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس ـــ والتي وقعت صبيحة اليوم الأخير من أعمال المنتدى- بوصفها شكلاً من أشكال إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، والذي يتعين على المجتمع الدولي تحمل مسئوليته تجاهه، وحماية أرواح الشعب الفلسطيني.

قبل إيداعه سجن صيدنايا..

أكثم نعيسة يجيب

أكثم نعيسة خلال مناقشة ورقته في المنتدى المدني ويظهر إلى يمينه عاطف عضيبات مدير المركز الإقليمي للأمن الإنساني بالأردن

لماذا وإلى متى تقاوم سوريا مطالب الإصلاح؟!

اعتقال أكثم نعيسة رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان بسوريا، يبدو وثيق الصلة بمواقفه التي تتسم بالشجاعة في مواجهة الأوضاع المزرية داخل سوريا، والتي ربما جسدها بشكل بارز ورقة العمل الجريئة التي تقدم بها ـــ قبيل اعتقاله بأيام- إلى المنتدى المدني الأول في بيروت، والتي تناولت بالتشخيص ملامح المنطقة العربية من بعد غزو العراق وسقوط نظامه الدكتاتوري. ومن ثم تفرد سواسية جزءا من مساحتها يغطي ما كتبه نعيسة بشجاعة حول موقف سوريا من الإصلاح الديمقراطي.

أكثم نعيسة

رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا

مهما تباينت أشكال التطبيق فإن الديمقراطية واحدة في مضمونها وجوهرها، وهي تلك التي نجمت عن الثورات البرجوازية في الغرب في القرنين الـ ١٨ و١٩، وهذه الديمقراطية ترتبط إلى حد كبير بالليبرالية كمنظومة اقتصادية وسياسية تتمتع بالعقلانية والعلمانية بما يكفي لحفظ حرية التعبير والاعتقاد والتراث الثقافي، وليس للديمقراطية صفة أخرى غير ما تتضمنه ذاتها، بمعنى أنه ليس هناك ديمقراطية شعبية أو اشتراكية أو جماهيرية.. الخ.

لقد التزمت الحكومة السورية ومنذ ٤١ عاما بإعلان حالة الطوارئ وهو ما يسمى بالديمقراطية الشعبية. نجم عن ذلك وخلال عهود قصيرة حالة من الاستبداد طردت المجتمع برمته خارج حلبة الحياة السياسية واختزلت حركة المجتمع وطاقاته المبدعة داخل إطار حركة الدولة التي اختزلتها بدورها إلى مجال السلطة، وهكذا أضحت وظيفتها ليس إدارة المجتمع فحسب وإنما إدارة النهب وتنظيمه، ولقد أحيل المجتمع برمته إلى التقاعد وشلت حركته وقدرته على إنتاج الخيرات المادية وغيرها إلا بما يكفي لتكديس رأس مال قابل للنهب والسرقة من قبل المتنفذين في الدولة، وتحولت الدولة من شكلها التقليدي إلى شكل الدولة المطعمة الاختزالية، حيث يغل ملايين المواطنين بالحد الأدنى للأجور وبما يكفي الحد الأدنى لإطعامهم ليس أكثر وترافق القمع المعمم للوصول إلى حالة من القبول العام بهذا الوضع اللا إنساني وحتى يتسنى لنا القول إن المجتمع السوري بات ولفترة طويلة يعمل بالسخرة وفق المفهوم الروماني للكلمة، وبدأت تتشكل ملامح أولية لتخريب الوجدان الشعبي إذ انقلبت كثير من الأحكام القيمية ذات الدلالات الأخلاقية الرديئة إلى مصطلحات تدلل على مركز اقتصادي مهم (منتفع بدلا من سارق مثلا ومدبر حاله بدلا من مهرب أو مرتشي وشاطر بديلا عن كلمة لص أو مختلس أموال عامة وحمار أو غبي للشخص النزيه.. الخ)، لقد بدا أن الدولة المطعمة الاختزالية لا تستطيع العيش بوجود مؤسسات الدولة الحديثة أولا ولا بوجود رقابة أو حراك اجتماعي أيا كانت طبيعته، وبالعكس من ذلك فهذا النمط من الدول لايمكن له أن يعيش دون الفساد بكل أنواعه وألوانه والذي يشكل مجالها الحيوي، مع نشر وتعميم ثقافة الفساد وثقافة الاستبداد داخل المجتمع في محاولات جادة لتدمير وجدان الإنسان ذاته وقيمه النبيلة.

وبدا أن ما يسمى بالنمو الاقتصادي يقصد منه فقط مقدرة المجتمع على إنتاج خيرات قابلة للنهب والسرقة من قبل موظفي الدولة، لقد أدت عمليات النهب واستشراء الفساد إلى الإفقار التدريجي للشعب السوري إلى أن بلغت نسبة الفقراء أكثر من ٤٠بمتحد من الشعب ونسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر بن بمتحد، بينما يضع أقل من ٢٠تحد من الشعب يده على ٤٠تحد من ثروات الوطن تقريبا، وزادت أعداد العاطلين عن العمل لتصل في بعض الإحصاءات إلى أكثر من مليون إنسان، غالبيتهم دون سن الثلاثين؛ حيث يشكلون أكثر من ربع قوة العمل في سوريا تقريبا.

لقد كانت سوريا من أكثر الدول التي سلط عليها الضوء مترافقا بالضغط عليها في الفترة الأخيرة، لدفعها باتجاه التكيف مع هذه المعطيات الدولية الجديدة.. وإجراء تغييرات وإصلاحات اقتضاها المشروع الغربي بشقيه (الأوروبي/الأمريكي).

فمن الجهة الأوروبية تقتضي المفاوضات الأوروبية- السورية ووفقا لإعلان برشلونة

ضرورة إجراء إصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية في بنية الدولة السورية وأجهزتها ومؤسساتها، ولا تزال هذه المفاوضات قائمة وتتأجل "أجلا" بعد آخر، أيضا تمارس أمريكا – ومن جهة أخرى– ضغوطا مباشرة على الحكومة السورية لإجراء تغييرات وإصلاحات سياسية واقتصادية، بيد أن الحكومة السورية لا تزال وحتى هذه اللحظة تعيش حالة الصدمة بعد احتلال العراق .. وما تحدثه هذه الحالة من إرباك شديد في ردة الفعل التي تحدد في النهاية شكل التعاطي السياسي.، بيد أن ردة الفعل السورية المرتبكة هذه ليس مصدرها فقط صدمة الاقتحام الأمريكي المباشر للمنطقة إنما يعود سببها أيضا إلى الخلخلة التي حدثت في مجموعة شائكة ومعقدة من شبكة العلاقات السياسية والاجتماعية والطائفية القوية والنافذة.

وقد تجلت ردة الفعل السياسية السورية في اتخاذ مجموعة من الخطوات التنازلية (ذات الطابع السياسي – الاقتصادي) تلبي مطالب أمريكية وأوروبية لحظية وآنية، تتدرج في سياق الأجندة السياسية (لكل من أمريكا وأوروبا) وبصورة خاصة الأجندة الأمريكية، ابتغاء كسب مزيد من الوقت ليس أكثر، هذا بدلا" من أن تلتفت إلى متطلبات و احتياجات المواطن السوري والشعب السوري وتحاول أن تهدم الهوة الحاصلة فيما بينهما. لقد شكل إذا انصياع الإرادة السورية الرسمية للمتطلبات الأمريكية حالة من حالات الابتزاز الأمريكي المستمر... للحكومة السورية، قد يصل بها في نهاية المطاف إلى العري الكامل؛ إذ أن عملية التنازلات التدريجية هذه بهدف اللعب على الزمن، لا تفي بمقتضيات المشروع الأمريكي/ الأوروبي الاستراتيجي المقترح للمنطقة، بل وعلى العكس تماما" سيضع الحكومة السورية ودفعة واحدة أمام مجموعة من الاستحقاقات تعجز عن دفعها أو التعامل معها.. مما قد يضعها أيضا" على عتبة الخطر المباشر.

لقد بات واضحا الآن أن الحكومة السورية كانت تراهن وحتى فترة قريبة على أوروبا.. إلا أن أوروبا التي اندفعت في بداية الأمر –في محاولة غير حكيمة منها– نحو سوريا (في مسار الشراكة) لتلعب الدور الأمريكي في السبعينيات بدعمه للأنظمة الاستبدادية، قد استيقظت وأفاقت الآن على خطورة هذا التكتيك وتوقفت لتطالب سوريا بنزع أسلحة الدمار الشامل لديها كشرط للمضي قدما في مفاوضات الشراكة.

يبدو لي وبتكثيف شديد أن الحكومة السورية تسير باتجاه أفق مسدود مادام مشروع السلطة محتجزا بعطالتها وفسادها؛ إذ لا يوجد برنامج أو مسار صلاحي مطروح حتى هذه اللحظة، ولا تزال القرارات والقوانين التي تطلق بين الفينة والأخرى هنا أو هناك غير قادرة على اتخاذ صيغة التنفيذ ولا تزال حقوق الإنسان وحرياته العامة غير محترمة وتخرق وتنتهك بكل الصور والأشكال، والخطوات أو القرارات الإيجابية الجزئية التي تصدر بين الحين والآخر لا تدلل على وجود مسار إصلاحي بقدر ما تدلل على التخبط الذي تعيشه البلاد، ومن شبه المؤكد أن تخبط الحكومة وارتباكها الشديد هذا سيسرع من خطوها باتجاه مزيد من الارتباك ومزيد من الأخطاء والابتعاد عن نبض الشارع والإغراق في العزلة، ولن تستطيع أن تستفيد من الوقت الضائع الذي توفر لها منذ ما قبل احتلال العراق وحتى ما بعد احتلاله..... والذي قد يكون قد بقي شئ منه حتى هذه اللحظة.

لقد كان من المفترض على الحكومة السورية وخلال هذا الوقت الضائع الالتفات إلى الداخل وإلى متطلبات الوضع الداخلي واحتياجات الشعب السوري السياسية والاقتصادية لتحسين الوضع الاقتصادي ووضع الشعب المعاشي ولترتقي من دولة تدير النهب وتشكل في مجملها عبئاً على المجتمع في تكاليفها الباهظة إلى دولة تدير المجتمع ... وتحقق على المستوى السياسي إصلاحات ديمقراطية مهمة بدءاً من تداول السلطة وحرية الاعتقاد ومبدأ المحاسبة الخ...

وهذا مالم يتم حصوله أو تحقيقه، ومن جانب أخر يبدو لي أن المعارضة السورية التقليدية (في قسم كبير منها) والتي تعتمد في مرجعيتها الفكرية السياسية على مبدأ الاستبداد والمنعزلة تماما" عن كل المتغيرات الدولية وعن المتطلبات الحقيقية للشعب السوري والتي وجدت أن اندحار الاستبداد في سوريا قد يؤدي إلى هزيمتها السياسية والفكرية أيضا، قد جعلها تصطف مع السلطة وتشارك في عمليات البروبجندا الإعلامية (القومجية... مثل تحدي أمريكا والتصدي لإسرائيل والوطن في خطر... وباقي الاسطوانة المشروخة والمهترئة)... وهذا ما دعم موقف الحكومة وزاد من استهتارها بمطالب هذه القوى المعارضة ومشروعها المحتجز بضعفها هذا....، وفي الوقت ذاته قامت السلطة بضرب النخب التي بدأت بإنتاج وبناء مشروعيات سياسية مبنية على عقل جديد.

من الواضح الآن أن عملية الإصلاح في سوريا باتت تتطلب تحقيق مجموعة من الشروط:

أولا: على صعيد المجتمع المدني:

١- ضرورة بناء مشروعيات سياسية – فكرية جديدة مبنية على أرضية ديمقراطية ليبرالية واحترام حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية تحديدا، بالنسبة لمكونات المجتمع وبالنسبة للسلطة أيضا" تطلق ديناميات سياسية جديدة على الأرض.

٢- ضرورة المضي قدما في بناء وخلق مجموعات وقوى مدنية مختلفة على أرضية المشروعية السياسية " الديمقراطية وفقا لمفهومها الغربي".

٣- ضرورة تلاحم هذه القوى الجديدة في إحداث تغييرات سياسية ذات فاعلية تشكل ثقلا" سياسيا داخليا وخارجيا تخلق بديلا سياسيا لما هو سائد الآن.

٤- ضرورة الاستمرار في الضغط السلمي على الحكومة لإجبارها على الاستماع إلى صوت الداخل عبر وسائل سلمية عديدة.

ثانيا: على الصعيد الحكومي

من الضرورة بمكان أن تبدأ الحكومة سلسلة من الإصلاحات وعبر بوابات مهمة أهمها الإفراج عن المعتقلين ووضع حد للفساد وعودة المنفيين وإطلاق الحريات العامة .. تترافق مع مجموعة من القوانين الاقتصادية لإصلاح الوضع الاقتصادي، الأمر الذي سيضع البلاد حينئذ على عتبة تحول ديمقراطي تدرجي.. وفي هذا السياق لابد من وقف الحرب الاجتماعية غير المعلنة والدائرة بين المجتمع والسلطة والقائمة على سيادة القوة والقمع واعتراف الدولة بالمجتمع واعتراف المجتمع بكل قواه، الأمر الذي يفترض تصالح الدولة مع المجتمع وتصالح المجتمع مع خطابه وتصالح الدولة مع خطابها.

إلا أنني أرى وبنظرة واقعية وفي ظل الوضع الاستعصائي القائم للسلطة، أن عملية الإصلاح هذه قد تقتضي إعادة هيكلة الدولة ومؤسساتها الأمر الذي قد يحتاج إلى انعطافة سياسية إصلاحية حادة قد يكون مستحيلا" تنفيذها بسبب خطورة ماقد ينجم عنها من نتائج وبسبب ضعف السلطة ويباسها في خوض مثل هذه المناورة، مما قد يخلق ذريعة لتدخل خارجي غير مرغوب فيه، إن لم يكن مرفوضاً لدى جميع الأوساط حتى هذه اللحظة.

قانون إدارة الدولة العراقية لغم إضافي قابل للانفجار

سيف نصراوي

شكل صدور "قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية" في شهر مارس ٢٠٠٢ خطوة إضافية في اتجاه مشروع بناء العراق المستقبلي من ناحية والتمهيد لإنهاء الاحتلال الأمريكي-البريطاني للبلاد من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أهمية التوقيع على هذا القانون وإقراره بواسطة مجلس الحكم العراقي الانتقالي، فإن قراءة أولية لبنود هذا القانون وآليات سنه، تشي بأن طريق العملية السياسية في العراق مازال مُعبَّداً بالألغام التي سيهدد انفجارها بناء حكم مستقر يضمن مستويات معقولة من الديموقراطية والتنمية الاقتصادية والاستقلال السياسي.

فالقانون الحالي لم يكن حصيلة مشاورات ومداولات واسعة بين مجلس الحكم الانتقالي والقوى السياسية والاجتماعية التي تقف خارجه، وهو ما دفع البعض، خاصة داخل الأوساط الشيعية العراقية إلى تشبيهه بـ "وعد بلفور عراقي" أو "بالمهزلة التاريخية" وشن حملة مظاهرات قاسية ضده دفعت بعض المتظاهرين إلى وصم أعضاء في مجلس الحكم بالخيانة الوطنية . الأنكى من هذا، أن التحفظات التي وضعها ١١ عضوا شيعيا في المجلس بعد توقيعهم على القانون تظهر إن النخب السياسية في العراق لا تزال بعيدة عن بلورة خطة وطنية تضمن تفاهمات الحد الأدنى حول شكل الدولة وتقسيم السلطات وموقع الدين في النظام السياسي الجديد. إن النتيجة المباشرة لردود الأفعال هذه هو خلق حالة عدم ثقة كبيرة بين العراقيين وممثليهم في التشكيلة السياسية الحاكمة تنذر باستمرار شبهة لامشروعية الدساتير التي تعاقبت على العراق منذ دستوره الأول عام ١٩٢٥ والذي كتب في مجلس اللوردات البريطاني قبل أن يقدم للعراقيين ليناقشوه ويوافقوا عليه. إضافة إلى ذلك، فإن التعجل في كتابة هذا الدستور من قبل مجلس الحكم وغياب الإجماع الشعبي حوله قد يفتح الباب حتى أمام بعض القوى في مجلس الحكم للتنصل من القانون لاحقا وهو ما ينذر باستمرار حالة من عدم الاستقرار والفوضى.

إن من أهم التحفظات التي أثارها العديد من القوى السياسية العراقية هي الكيفية التي قيد بها مجلس الحكم في دستوره الانتقالي البرلمان المنتخب (القادم) والدستور الدائم الذي سيسنه ويطرحه على الشعب للاستفتاء بمجموعة من المبادئ والأحكام والآليات الإلزامية وهو ما يتناقض مع وضعه "المؤقت" ولامشروعيته القانونية بوصفه مجلسا غير منتخب ومعين من قبل قوات احتلال ولا يحق له بالتالي تحديد ملامح المرحلة الدائمة. فعلى سبيل المثال، نص الدستور الانتقالي في مادته الثالثة على أنه "القانون الأعلى للبلاد ويكون ملزما في أنحاء العراق كافة، ودون استثناء. ولايجوز تعديل هذا القانون إلا بأكثرية ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية الوطنية، وإجماع مجلس الرئاسة". أما في مادته الواحدة والستين (الفقرة ج) فقد وضع الدستور الانتقالي آلية عجيبة بخصوص التصديق على الدستور الدائم. فقد شدد على كون "الاستفتاء العام ناجحا، ومسودة الدستور مصادقا عليها، عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر."

ومن غرائب هذا القانون الإضافية إقراره الجمهورية كنظام للحكم في العراق الجديد، من دون تحديد شكلها، فيما إذا كانت رئاسية أم برلمانية، مبتدعا صيغة غريبة على الأنظمة الدستورية في العالم أجمع. فقد حدد قانون إدارة الدولة في مادته ٢٤ (فقرة أ) ما دعاه بتركيبة "الحكومة العراقية الانتقالية" والتي تتكون من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء والسلطة القضائية. لا يهم الآن اللبس واللغط الاصطلاحيان اللذان قد يثيرهما إلحاق السلطتين التشريعية والقضائية في "الحكومة" المقبلة بدلا من "الدولة" على الرغم من أنه قد نص على مبدأ فصل السلطات الثلاث في نفس المادة (فقرة ب)، إلا انه أخترع صيغة حكم واهية قائمة بالدرجة الأولى على فكرة التوافق الواسع. والتوافق في ظل ظروف العراق الحالية وكما نص عليه الدستور المؤقت والذي يحتاج إلى إجماع مجلس الرئاسة الثلاثي والى موافقة ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية الوطنية في بعض الأحيان هو مطلب أقرب الى الاستحالة وسوف لن يؤدي إلا الى عدم الاستقرار السياسي والشلل القانوني من ناحية، واستدامة الاعتماد على قوى خارجية (في هذه الحالة الولايات المتحدة) للضغط سياسيا وعسكريا بغية الوصول إلى تفاهمات الحد الأدنى من ناحية أخرى. ولا يفيد هنا التعويل على حسن النوايا. فتجربة مجلس الحكم ذاته في الفترة المنصرمة تدل على صعوبة فكرة التوافق في جميع المجالات، كما أن غياب ثقافة ديموقراطية عقلانية في العراق وعدم وجود أحزاب قوية ومنظمات مجتمع مدني فعالة تجعل الرهان على فكرة التوافق هذه محفوفة بالكثير من المخاطر خاصة أن تجربة الأكراد أنفسهم لا تمثل سابقة إيجابية يمكن القياس عليها في هذا المجال في ظل الصراعات الدموية التي شهدتها كردستان العراق خلال تسعينيات القرن الماضي بين الحزبين الكرديين الكبيرين والتي راح خلالها الآلاف من الأبرياء ولم يوقفها إلا التدخل الأمريكي.

بالإضافة إلى ذلك، استخدم القانون تعبيرا مبهما لتعريف صلاحيات مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ورئيسه. فقد نصت المادة ٣٦ (فقرة أ) على ان وظيفة مجلس الرئاسة هي تمثيل سيادة العراق والإشراف على شئون البلاد العليا، وهي مقولة مطاطة وفضفاضة خاصة وأن بنودا أخرى في القانون تحدد صلاحيات واسعة لهذا المجلس من قبيل نقض التشريعات التي يصدرها البرلمان وتسمية الوزراء ورئيس الوزراء وإمكانية عزلهم وتعيين رئيس وأعضاء المحكمة العليا. إلا أن الإشكال الأكبر بالنسبة لمجلس الرئاسة هو عدم تحديد ما إذا كان القانون يفرض على أعضائه أن يكونوا قد تم انتخابهم كأعضاء في الجمعية الوطنية أم يوفر للجمعية اختيار أشخاص من خارجها وهو ما قد يشكل إخلالا خطيرا بالمبدأ

الخطوط العريضة لهذا المقال شكلت أفكاراً رئيسية في ورقة العمل التي تقدم بها سيف نصرواوي إلى المنتدى المدني في بيروت.

التمثيلي خاصة وأن مجلس الرئاسة هذا يتعدى كونه منصبا شرفيا ليمارس صلاحيات سيادية.

أما بخصوص الفيدرالية وعلى الرغم من التأكيدات المتعددة التي أطلقها أعضاء مجلس الحكم في الفترات السابقة حول تأجيل البت في موضوع الفيدرالية وتحديدها فيما إذا كانت قومية-طائفية أم جغرافية أم إدارية إلا أن الدستور المؤقت أقر بشكل واضح وفي العديد من نصوصه مبدأ الفيدرالية بل إنه رسم ملمحا ضمنيا لشكلها الأقرب إلى القومي-الجغرافي منه إلى أي شكل آخر وهو ما جاء متماشيا مع مطالب معظم القوى الكردية. فالمادة ٥٣ (الفقرة أ) تعترف "بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣ الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وديالى ونينوى"، علما بأن هذا يتعارض مع نص المادة ٤ من الدستور نفسه والتي تشير إلى أن النظام الاتحادي "لا يقوم على أساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب". والمسألة المهمة هنا، أن الفيدرالية، على خلاف مبدأ حق تقرير المصير، تحتاج إلى إقرار وموافقة الكيانات السياسية-الإدارية المكونة للنظام السياسي، وهو الأمر الذي لا يزال موضع خلاف كبير في الأوساط العربية والتركمانية على وجه الخصوص، كما انه سيجعل الباب مواربا لاستمرار التصعيد مع دول الجوار العراقي والتي أعلنت مرارا خشيتها من موضوع الفيدرالية في العراق. وتم التشديد على الفيدرالية عن طريق المادة (٦١ الفقرة ج) المشار إليها سابقا والتي تضع مؤشرا اعتباطيا، يشكل سابقة جديدة من نوعها في العرف الدستوري العراقي والعالمي، بتحديدها التقسيم الإداري كشرط لممارسة حق الفيتو من دون أن تأخذ بنظر الاعتبار الثقل السكاني للمحافظات كما هو الحال في النظام الأمريكي على سبيل المثال. الأمر الذي قد يعني، نظريا، إمكان قيام ثلاث من المحافظات الأقل سكانا في العراق بنقض اختيار الأغلبية الساحقة من سكانه، وهو ما قد يؤدي إلى الدوران في دوامة مفرغة من حل الجمعية الوطنية وانتخاب أخرى بديلة تأخذ على عاتقها صياغة دستور جديد وهكذا دواليك.

وعلى الرغم من أن مبادئ حقوق الإنسان الأساسية تحتل موقعا رئيسيا في الدستور العراقي المؤقت، فإن ملاحظتين أساسيتين تثيران الانتباه. أولاهما تتعلق بالمادة ١٠ والتي تنص على ضرورة أن "تحترم" الحكومة العراقية الانتقالية وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية حقوق الشعب العراقي.. الخ. المشكلة هنا تكمن في مفردة الاحترام غير الدقيقة قانونيا والتي قد تفتح الباب لتأويلات متنوعة ومتضاربة قد تصب في التحليل الأخير في اتجاه انتهاك حقوق الإنسان، وكان الأجدى لو تم استخدام مفردة التزام، الأدق قانونيا. ثانيا: نص الدستور العراقي المؤقت في مادته السابعة على أن: "الإسلام دين الدولة الرسمي ويعد مصدرا للتشريع ولا يجوز سن قانون خلال المرحلة الانتقالية يتعارض مع ثوابت الإسلام المجمع عليها...إلخ. كما في تجارب دستورية عربية أخرى، فإنه من المتوقع أن تثير هذه المادة جدلا فقهيا واسعا خاصة في ظل الإبهام المحيط بتعريف "الإسلام" و "ثوابته المجمع عليها" خاصة في ظل الفسيفساء الدينية العراقية الكبيرة. كما أنه بإقراره بعض المواد الأخرى مثل "مبدأ حرية الفكر والضمير والعقيدة الدينية)المادة ١٣ فقرة و) ومبدأ المساواة بصرف النظر عن الجنس (المادة ١٢) فإنه قد فتح الباب واسعا لنقاشات حول موضوع الميراث وتعدد الزوجات والإلحاد وغيرها من الموضوعات الشائكة والتي قد تشتبك مع تفسيرات يراها قطاع كبير من القادة الدينيين في العراق "من ثوابت الإسلام".

ومن الضروري أن يستفيد القائمون على الوضع العراقي من التداعيات وردود الأفعال التي أثارها هذا القانون عندما يشرعون جدياً في التفكير في الدستور الدائم بعد ٣٠ يونيو المقبل وخاصة فيما يتعلق بآليات سنه وصياغته والتي يجب أن تتم بحكمة وبهدوء وبأكبر قدر ممكن من التمثيلية السياسية والاجتماعية حتى تتوافر لهذا الدستور مشروعية كافية تضمن تكاتف وتعبئة أكبر قطاعات من العراقيين نحو بناء دولة وطنية حديثة.

المنتدى يطالب بوضع حد للنزاع في دارفور ومركز القاهرة يؤكد دعمه لموقف الأمم المتحدة

استمرار تدهور الأوضاع في إقليم دارفور بالسودان، شغل حيزا مهما من اهتمامات المنتدى المدني في إطار مداولاته حول قضايا الإصلاح في السودان وارتباطها بالتقدم المحرز في عملية السلام. وقد أعرب المشاركون عن ترحيبهم بالتقدم المحرز لكنهم أكدوا أن أي اتفاق للسلام دون إنهاء النزاع الحالي في دارفور والتوتر في شرق السودان بشكل سلمي، لن يكون أكثر من مسكن مؤقت لأزمة بناء الدولة في السودان ومشكلات الاستقرار والتنمية واحترام حقوق الإنسان.

وقد دعا المنتدى حكومة السودان إلي الاضطلاع بمسئولياتها في حماية المدنيين في دارفور من الهجمات المتعمدة والعشوائية، وكفالة حرية تدفق الإغاثة الإنسانية إلى كل من يحتاجها دون تمييز، ومنع وصول السلاح إلى كل الجماعات غير النظامية الموالية لها، والتزام قواتها بقواعد القانون الدولي الإنساني وإطلاق سراح كل المثقفين والناشطين المعتقلين على خلفية الحرب في دارفور فورا، أو تقديمهم لمحاكمة عادلة بتهم محددة وواضحة. كما دعا كلا من الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة في دارفور إلى احترام معايير القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وعدم تعريض حياة المدنيين للخطر تحت أي ظرف، وضمان حرية أعمال الإغاثة في المناطق التي يسيطرون عليها. وناشد المنظمات الدولية والإقليمية وكل الأطراف التي تسعى للتوسط في هذا النزاع، العمل من أجل وقف إطلاق النار فورا بضمانات كافية، وأن يكون احترام حقوق الإنسان ركيزة أية عملية سلام محتملة، ودعم مطالب منظمات حقوق الإنسان بتكوين فريق عمل مستقل لمراقبة الأوضاع في دارفور، على أن يتاح له حرية جمع المعلومات ومقابلة الضحايا والمسئولين، وإعلان نتائج عمله للرأي العام السوداني والدولي.

ومن جانبه فقد أعلن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن ترحيبه ودعمه لتوجه الأمم المتحدة تجاه الوضع الخطير في إقليم دارفور بالسودان. والذي عبر عنه السيد كوفي عنان، أمين عام الأمم المتحدة، في خطابه بمناسبة الذكري العاشرة لمذابح رواندا مؤكدا "قلقه العميق" تجاه ما ورد من تقارير عن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في دارفور؛ مذكرا بتحذير منسق الأمم المتحدة للعمل الإنساني في الخرطوم السيد كابيلا من مخاطر "التطهير العرقي" في دارفور. وقد أكد السيد الأمين العام للأمم المتحدة أن المجتمع الدولي لن يقف "مكتوف الأيدي". واقترح إرسال فريق للتحقيق في الأوضاع وللبحث في سبل الوصول إلى من يحتاجون المساعدة والحماية بالتفاهم مع حكومة السودان. وقد أعلن أنه "إذا فشل ذلك فعلي المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للتحرك بسرعة وبطريقة مناسبة".

بين أوراق العمل المهمة التي ناقشها المنتدى المدني في بيروت تكتسب الورقة التي أعدها عبد العزيز خميس مدير المركز السعودي لحقوق الإنسان بلندن أهمية خاصة لكونها تعبيرا عن رؤية كاتب سعودي سعى بشجاعة لأن يشخص من منظور حقوقي واقع المملكة العربية السعودية ومدى استجابتها لمطالبات التغيير والإصلاح في وقت تندر فيه الأدبيات التي تتناول ما يموج به الداخل السعودي من متغيرات تستوجب التحليل والتأمل.

الإصلاح في السعودية
حلم الرعايا وكابوس النخبة!

دعاء حسين

استهل خميس ورقته بتوطئة أشار فيها إلى أن المملكة تشهد شأنها شأن عدد من الدول العربية إرهاصات تغيير وإصلاح تدفع بها الأجواء السياسية المحلية والإقليمية والعالمية، بيد أن إرادة التغيير لدى طاقم الحكم لم تتبلور بعد فيما يتعلق بجوهر الإصلاح ومداه ومساره المفترض. لأنه في الوقت الذي تظهر فيه بوادر التغيير فإن بوادر مقاومته تتسم أحياناً بالشراسة، الأمر الذي يجعل المواطن السعودي يفقد تدريجياً حماسه وتطلعه للإصلاح.

رعايا لا مواطنون

وفي معرض تحليله لخصائص المملكة وإشكاليات التغيير بها رأى أن أهم ما تتسم به يتمثل في كونها دولة شديدة المحافظة والتقليدية وتعتمد في شرعيتها على العرف أو على التفويض الإلهي، ولذا فهي تصنف بين الدول الأكثر عداءً للنزعة (الوطنية) أو (القوميّة) لأنها في الأصل الأقل تهيؤاً لقبول التغيير والإصلاح. و أن ثمة أزمة مفاهيم لم تحل في المملكة، لا يلتفت إليها المحللون كثيراً، رغم أنها في صلب التغيير السياسي لبلد مثل السعودية، فلم تحسم حتى الآن مسألة الدولة القطرية - القومية، فهناك بين المواطنين شرائح عديدة ترفض أصل الدولة الوطنية ولا تعترف بالدولة السعودية، وتطرح في المقابل أممية الإسلام، والدولة الإسلامية الواحدة، ووفق تفسيرهم فإنهم يرفضون منتجات (الوطنية) و(المواطنة) ومستلزماتهما في الدولة الحديثة. فضلاً عن أن المملكة قامت وتأسست على الحروب المناطقية المدعومة بنزعة دينية، الأمر الذي عمّق لدى المسئولين فيها مسألة (التملك)؛ فهم يرون أن الأرض ملكهم، والحكم حكمهم، والبشر مجرد (رعية) لا مواطنين.

وعن التيارات الأساسية داخل العائلة المالكة السعودية، سلط خميس الضوء على تيارين رئيسيين: التيار الأضعف عدداً وعدة و يمثّله الأمير عبد الله ولي العهد، وهو تيار يمكن وصفه بأنه - نصف إصلاحي - وهو قد يميل إلى الإصلاح بغرض الحفاظ على الدولة وإن تضمّن ذلك تنازلات مؤلمة ، والتيار الآخر الأقوى وهو من يمسك فعلاً بخيوط الدولة اليوم، ويسمى بالجناح السديري وهو تيار معاد للتغيير ولا يرى فى الإصلاح إلا بداية النهاية لحكم العائلة المالكة؛ ومن ثم يعتقد أن الدعاوى الإصلاحية ما ظهرت إلا بسبب تراخي الأمن، ولذا لا بدّ من معالجة الموضوع عبر العصا الأمنيّة واستخدامها على أوسع نطاق.

التحديث وتطلعات النخبة

وفى تصديه لمفاهيم التنمية والإصلاح السياسي، عرض خميس لأبرز المقاربات بشأن العلاقة بين المفهومين، وانتهى إلى أن التنمية في المملكة لم تبحث سوى في إطارها الاقتصادي والاجتماعي؛ كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وإيجاد قاعدة صناعية وتوزيع الثروة وما أشبه. غير أن التنمية السياسية كنشاط يقوم به المواطن العادي من أجل التأثير في صناعة القرار الحكومي، ظلت الغائب الأكبر لدى صانع القرار، ولدى الباحثين والكتاب؛ الأمر الذي أدى إلى التشكيك في حتمية (شمولية) التنمية، بالنسبة لبعض الدول، لاسيما الريعية منها. وفيما يتصل بالسعودية وربما دول الخليج الأخرى، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن الجدل حول طبيعة دور (الدولة الريعية) وقدرتها على تقليص هامش إمكانية الإصلاح والتنمية السياسيين. حيث لعبت الدولة الريعية وفقاً لوجهة نظره دورين متناقضين، فمن جهة سلبية ساعدت الثروة في تعزيز جهاز السلطة الأمني والعسكري، وعززت مركزية اتخاذ القرار، وتأميم قنوات التعبير، كما ساهمت في إشغال شريحة كبيرة من المواطنين عن الموضوع السياسي والمشاركة في صناعة القرار، بل أضعفت الحاجة وربما التطلّع إلى اقتحام التابو السياسي وممارسة النقد العلني حتى في حدوده الدنيا. ومن جهة إيجابية ثانية قادت عملية التنمية (أو التحديث) إلى تطوير في ميدان التعليم، وخلقت نخباً متعلّمة كانت في أشد الحاجة إليها في جهازها البيروقراطي. وهذه النخب التي نمت في كنف الدولة يصعب كبح تطلعاتها السياسية للمساهمة في صناعة القرار. ومع انكماش قدرة الحكومة السعودية في استيعاب النخب الجديدة ضمن قنواتها الاقتصادية، إما بسبب استكمال بناء الجهاز البيروقراطي أو لصعوبات اقتصادية بدأت بالظهور منذ منتصف الثمانينيات، تضاعف حجم الأزمة وتزايدت الدعوة إلى الإصلاح السياسي وإلى المحاسبة والشفافية وحرية التعبير وما أشبه. كذلك أثرت عملية التنمية الاقتصادية في السعودية بشكل كبير على علاقة الدين بالدولة، وجعلت من الدين البوابة الواسعة التي يمكن أن يأتي عبرها أو بسببها الإصلاح السياسي. فالمؤسسة الدينية تطورت وتوسع دورها بسبب عملية التحديث المتواصلة، وصارت لها جامعاتها وإعلامها الخاص بها، إضافة إلى سلطاتها القضائية والرقابية والأمنية. وإن توسّع هذا الدور لا شك أقحمها في السياسة لمواجهة منظومة القيم الوافدة.

وعن الأثر الذي أحدثته ثورة الاتصالات على الشارع السعودي، أبرز خميس أن عملية التنمية الاقتصادية في السعودية قد رافقتها ثورة في الاتصالات، والإعلام الجماهيري، استفادت منه الدولة في عملية التأطير الذهني والثقافي لمواطنيها. بيد أن ثورة الاتصالات والمواصلات والإعلام، بدأت منذ عقد تميل إلى غير صالح التوجّهات السياسية والثقافية الحكومية، وما عادت أجهزة الرقابة قادرة على تغذية الشارع بثقافة وتوجهات الحكومات الأحادية، ومن ثم فلم تعد التبريرات الثقافية والتأطير الذهني في ميدان السياسة ممكنة.

أما التبريرات والذرائع التي تطرح بغية

الالتفاف حول مطالب الإصلاح من قبل المسئولين فقد تناولها الكاتب بالطرح النقدي مؤكداً أنها بمثابة ذرائع لتأجيل الإصلاح أو رفضه؛ ومنها أن الإصلاح السياسي سيؤدي إلى خلخلة وحدة الدولة وإلى ظهور العنف المحلّي، فضلاً عن أن هناك من يعتقد أن النزعات القبلية وكذلك احتمالات التصويت على أسس طائفية وقبلية يبرران عدم الإقدام على الإصلاح السياسي وإشراك الجمهور في صناعة القرار، ويستشهدون بهذا لإثبات أن الجمهور السعودي غير مهيّأ وغير ناضج سياسياً .على الرغم من أن التصويت على أسس أثنية أو قبلية أو مناطقية أو دينية أو عرقية أمر مشهود في كل ديمقراطيات العالم ، ولا يعني بالضرورة تهديد وحدة الدولة وسيادتها .غير أن ما يهدد وحدة الدولة السعودية هو غياب المشروع السياسي الحافظ لوحدتها، إضافة إلى مركزية الدولة الشديدة.

ويذهب خميس إلى أن ما يخفى وراء هذه التبريرات أمر أخطر، لأن التنمية السياسية تعمّق شعور المواطنة، وتأتي بالمساواة السياسية، وتقضي - وهوالأهم - على مصالح فصيلية وجهوية تستأثر بالحكم ومنافعه. وهى طبقة تستحوذ على جهاز السلطة الديني والسياسي والاقتصادي والعسكري وتعتبره حقاً لا يمكن التفريط فيه، وهي بهذا ترفض وتناوئ الإصلاح السياسي.

ويلاحظ الكاتب أن هناك تحوّلاً كبيراً في توجهات المواطنين السياسية، في مسائل مثل: شرعية الحكم والانتخاب، والمواطنة وحقوقها، وحرية التعبير وضرورتها، وقد كان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دور رئيسي في تغييرها وتبدّلها. ويرجح أن الاختناق السياسي الداخلي سوف يعبر عن نفسه على الأرجح بصورة أوضح في الفترة القادمة بوسائل سلمية وعنيفة، وستجد الحكومة السعودية نفسها ملزمة بإحداث تغيير ولو كان من أجل تخفيف الاحتقان الداخلي، وإلا فإنها ستواجه فترة عصيبة لم تشهدها المملكة من قبل.

بوادر الحراك

رصد خميس أهم التحولات في المملكة من خلال تطرقه لعنصرين رئيسيين :

الأول : الحراك الاجتماعي والسياسي في المملكة، والذي تطور عما كان عليه قبل عامين، حيث بدأ تبلور الثقافة السياسية المحلية نتاج التواصل مع القنوات الفضائية والإنترنت، إضافة إلى هامش الحرية الآخذ بالاتساع في الصحافة السعودية المحلية .وهو الحراك الذي عبر عن نفسه عبر مطالب حوتها عرائض متعددة تقدمت بها النخب السياسية والاجتماعية إلى صانع القرار السعودي وفى مقدمتها وثيقة الإصلاح الوطني ووقعها أكثر من مائة شخصية باختلاف مذاهبهم ومشاربهم السياسية وقد أرسلت إلى ولي العهد في يناير ٢٠٠٣ . ثم وثيقة دفاعاً عن الوطن وقد قدمت لولي العهد في سبتمبر٢٠٠٣ . ثم وثيقة بعنوان (شركاء في الوطن) ووقعها في العام الماضي أكثر من أربعمائة من الشخصيات الدينية والوطنية الشيعية. وقد تلي هذه العريضة أن قدّم الإسماعيليون في المملكة والذين يقدر عددهم بأكثر من نصف مليون نسمة، عريضة تطالب بالإصلاح والإنصاف، وقد وقعها مئات من الشخصيات الإسماعيليين الذين يعيشون جنوب المملكة. وفي ١٦ ديسمبر ٢٠٠٣، تقدمت ١١٦ شخصية وطنية بعريضة لولي العهد تحت اسم: (نداء وطني إلى القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً).. طالبت فيه أن تعلن القيادة مبادرة بتطوير نظام الحكم إلى (ملكية دستورية) عبر تشكيل هيئة وطنية مستقلة تتولى الإعداد لدستور دائم للبلاد يستفتى المواطنون عليه خلال عام على أن يطبق خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أعوام.

الثاني: الإجراءات الحكومية، فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني، حيث تحاول الحكومة رغم تلكؤها في هذا الأمر، أن تسيطر على ما تنوي القيام به من إفساح لبعض مؤسسات المجتمع المدني وبينها:

(أ) الإعلان عن عزمها تشكيل هيئة للصحافيين، في فبراير ٢٠٠٣ . (ب)السماح بتشكيل لجان عمالية في العام الماضي ٢٠٠٣، وقد تقدم عدد من العمال لتشكيل اللجان، بيد أنه لم يسمح حتى الآن لأي منهما بالبروز والعمل.(ج) وفيما يتعلق بلجان حقوق الإنسان، وعد وزير الداخلية قبل ثلاث سنوات بتشكيل لجنتين إحداهما أهلية والأخرى رسمية، والمتوقع أن تكون كلتاهما تحت سيطرة الحكومة المباشرة عبر إسناد اللجنة الأهلية لأحد المقربين من السلطة.

مركز للحوار

وفى تقويمه لرد الفعل الحكومي على العرائض السابقة،أكد أن الحكومة لم تستجب - من الناحية الفعلية - لأي منها، ولا بما جاء فيها من تعديلات دستورية وحقوق انتخابية ومشاركة شعبية وحماية للحقوق المدنية وعدد الخطوات الثلاث الرئيسية التي أقدمت عليها متمثله في: القيام بتشكيل مركز الحوار الوطني لإيجاد الحد الأدنى من الألفة الداخلية بين شرائح المجتمع المتنازعة لتستطيع صد الهجوم الخارجي، ولإبعاد النقاش عن الحوار الصحيح بين الدولة والمجتمع حول المشروع الوطني الإصلاحي، والسماح بهامش من الحرية الإعلامية قد شق طريقه منذ تفجيرات الرياض في ١٢ مايو ٢٠٠٣ وكذلك انفجارات المحيا بالرياض في ٧ نوفمبر الماضي، غير أنه ارتأى أن هذه الحرية غير مقننة وبإمكان السلطة الالتفاف عليها. واعتماد السلطات السعودية ١٣ اكتوبر ٢٠٠٣ إجراء انتخابات (بلدية) ،على أن تعين السلطات نصف الأعضاء ويفسح المجال لانتخاب النصف الآخر، وهناك معلومات شبه رسمية عن انتخاب نصف أعضاء المناطق وثلث أعضاء مجلس الشورى في السنوات الخمس القادمة.

وأكد خميس أن السلطات القضائية لا تزال رهينة لتدخلات وسيطرة السلطة التنفيذية، أما فيما يتعلق بحقوق المرأة،فقد أكد على انعدام حدوث أي تغييرات في هذا السياق خلال السنتين الماضيتين على الأقل، وأوضح أنه في الوقت الذي صادقت فيه الحكومة السعودية في عام ٢٠٠٠ على اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة، فإنها أدخلت عدة تحفظات على الاتفاقية، تجعلها عديمة الجدوى.

نحو منتدى الجزائر

ناشد المنتدى المدني المنعقد في بيروت السلطات الجزائرية تقديم التسهيلات لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لعقد المنتدى الثاني الموازي للقمة العربية المفترض عقدها بالجزائر في مارس ٢٠٠٥، ودعا الجامعة العربية للتعاون مع مركز القاهرة على البدء بالأعمال التحضيرية للمنتدى الثاني من بعد انتهاء أعمال قمة تونس، وإجراء اتصالات بالسلطات المغربية لاستضافة المنتدى بالمغرب في حالة رفض الجزائر أو امتناعها عن البت في طلب مركز القاهرة.

وكان المنتدى قد أعرب عن استنكاره لرفض تونس استضافة أعماله.

جدير بالذكر أن منتدى بيروت قد تبنى في وثيقته الختامية توصية تدعو لأن يتحول إلى منتدى سنوي يجتمع بشكل مواز -كلما كان ذلك ممكنا- في نفس البلد الذي يستضيف القمة وتوسيع نطاقه لتمثيل المجتمع المدني بشكل أفضل، علاوة على ضرورة السعي لإشراك ممثلين عن المنتدى في اجتماعات القمم العربية بصفة مراقب.

في مؤتمر صحفي بالقاهرة

ليس مهماً متى وأين تنعقد القمة؟! المهم أن تعالج بشكل جاد قضايا الإصلاح

تبني مشروع وطني للإصلاح يقطع الطريق على التدخلات الخارجية

سد المنافذ أمام الإصلاح يخدم التطرف والإرهاب

مصر مدعوة لأن تقدم نموذجا ديمقراطيا للمنطقة

بهي الدين حسن:
صلاح عيسى:
حسين عبد الرازق:
حافظ أبو سعدة:

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مؤتمرا صحفيا بمقره بالقاهرة في الحادي والثلاثين من مارس للإعلان عن الخطوط العريضة لمبادرة المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية، وهى المبادرة التي تتضمن إطارا عاما يعبر عن رؤية المنظمات والفعاليات المشاركة في المؤتمر تجاه قضايا الإصلاح السياسي في العالم العربي.

تحدث في المؤتمر بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة، وحافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وصلاح عيسى رئيس تحرير مجلة القاهرة وحسين عبد الرازق مقرر لجنة الدفاع عن الديمقراطية.

أكد بهي الدين حسن أننا لا يجب أن ننشغل كثيرا بما ستسفر عنه محاولات عقد القمة مرة أخرى بعد تعذر انعقادها في تونس وتأجيلها بصورة مفاجئة، مشيرا إلى أن القضية ليست متى وأين تنعقد القمة؟!!.. فالأهم ألا تتهرب القمة العربية ـــ إذا كتب لها أن تنعقد- من معالجة قضية الإصلاح السياسي بشكل جاد، وأن يتاح لممثلين عن المنتدى المدني حضور أعمال القمة بصفة مراقب وعرض ومناقشة المبادرة التي اعتمدها المنتدى المدني في بيروت. وأشار بهي كذلك إلى أن انعقاد المنتدى شكل خطوة مهمة باعتباره المحاولة الأولى في العالم العربي لمسايرة التقاليد التي عرفتها التجمعات الإقليمية المختلفة من تنظيم منتديات موازية للقمم والاجتماعات الرسمية الحكومية من أجل إشراك المجتمع المدني بصورة فعالة في التأثير على عملية صنع القرار على المستوى الرسمي، مضيفا أن واحدة من توصيات المنتدى المدني في بيروت تمثلت في المطالبة بعقد المنتدى بصفة سنوية، وأن يتاح لممثلين عن المنتدى حضور أعمال القمة وعرض التوصيات أمامها.

واستعرض صلاح عيسى فحوى الرسالة التي تقدم بها المنتدى إلى الملوك والرؤساء، مشيرا إلى أنها تعبر عن مشروع للإصلاح من منظور وطني يقوم على بناء دولة وطنية ديمقراطية تحترم التعددية والتداول والمؤسسات الدستورية والتمثيلية وتكون محايدة تجاه أتباع الديانات وتصون حقوق الأقليات العرقية والمذهبية، ويقوم فيها نظام الحكم على أساس الفصل بين السلطات واستقلال كل منها عن الأخرى، وخضوع أية سلطة فيها للمساءلة أمام ممثلي الشعب. وأضاف صلاح عيسى أن مبادرة المنتدى المدني تنطلق من الإقرار بأن البلدان العربية يتفاوت فيها التطور من بلد إلى آخر وأن بعضها يواجه ظروفا قد تتطلب التدرج في الإصلاح، ولكن الأمر في كل الأحوال يقتضي أن يأتي هذا التدرج في إطار برنامج زمني معلن للإصلاح الشامل، مؤكدا أنه لا مجال للمماطلة في الإصلاح ومشددا على أن تبني مشروع وطني للإصلاح هو الكفيل بقطع الطريق على التدخلات الخارجية، ويمكننا من تفادي مخاطر العنف والفوضى المحتملة في ظل بقاء الأوضاع على ما هى عليه.

وأعرب حسين عبد الرازق عن أسفه لأن المسئولين في العالم العربي لم يتحدثوا عن الإصلاح في المنطقة إلا بعد أن فوجئوا بالمبادرات والمشروعات الأمريكية والأوروبية، مضيفا أن المشروع الإصلاحي الذي تقدمت به مصر إلى جامعة الدول العربية مؤخرا يبدو خاويا من أية التزامات تملي على الحكومات المضي باتجاه الإصلاح، ومع ذلك فقد شهدت اجتماعات وزراء الخارجية العرب اعتراضات على الورقة المصرية، رغم أنه لا يوجد بها ما يقلق أية حكومة.

واستعرض حسين عبد الرازق جهود الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان للدفع باتجاه الإصلاح السياسي في مصر، مشيرا إلى أن جميع المبادرات التي طرحها المجتمع المصري قوبلت بالتجاهل من قبل الحكومة التي لم تتحرك إلا بعد الضغط الخارجي، وحذر عبد الرازق من أن سد كل منافذ التعبير والمشاركة قد يدفع بالمنطقة إلى حافة الانفجار ويوفر مناخا مواتيا لازدهار التطرف والإرهاب.

وحذر حافظ أبو سعدة من أن الأوضاع في المنطقة لا تحتمل مزيدا من التسويف والمماطلة وأن الوقت يمر في غير صالح العالم العربي، ودعا إلى ضرورة أن تنظر القمة العربية في الخطوط العامة لمبادرة الإصلاح التي خرج بها منتدى بيروت. وعول أبو سعدة على الدور المصري المحوري في عملية الإصلاح في العالم العربي، مشيرا إلى أهمية أن تتخذ مصر خطوات عملية في تقديم نموذج ديمقراطي للمنطقة، يقر بمبدأ تداول السلطة وانتخاب الرئيس من خلال منافسة مفتوحة تقوم على التعدد، وإطلاق حرية التعبير والصحافة والإعلام وحق تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية. كما أكد أن إصلاح الجامعة العربية يقتضي تدشين آليات مناسبة لدمج المجتمع المدني ومؤسساته في أنشطة الجامعة وفي برامج إصلاحها.

وفي الختام شدد بهي الدين حسن على أن أي توجه رسمي جاد نحو الإصلاح في مصر لا يستقيم معه الاستعانة بالمستشارين والخبراء أنفسهم الذين قننوا وأعطوا المسوغات النظرية لتقييد الحريات وإجهاض كل المبادرات الإصلاحية .وأضاف أن الذين يروجون إلى أن الإصلاح ليس إلا ذريعة للتدخل الخارجي يتجاهلون حقيقة أن التقاعس عن الإصلاح قد شكل عنصرا حاسما في كل التداعيات الكارثية في العراق، وربما يفسر أيضا مشهد رفع أعلام أمريكية في بعض المظاهرات الاحتجاجية التي عرفتها سوريا مؤخرا. وأكد أن قمع كل المبادرات الديمقراطية والإصلاحية جعل السيادة للتطرف في العالم العربي وجعل من بن لادن ـــ بكل أسف- الزعامة الشعبية الوحيدة المعترف بها.

فى ذكرى اليوم العالمى لحرية الصحافة

حرية الإعلام فى الشرق الأوسط بين واقع حرج ومستقبل مجهول

سحر سليمان

فى ذكرى اليوم العالمى لحرية الصحافة، أصدرت لجنة حماية الصحفيين قائمة بأسوأ الأماكن التى يمكن ممارسة الصحافة بها على مستوى العالم. تضمنت القائمة عشرة أماكن والتى تمثل بالفعل أكبر قدر من التهديدات التى تعترض حرية الصحافة. يتصدر العراق تلك القائمة، حيث قتل ٢٥ صحفيا منذ اندلاع الحرب التى تقودها الولايات المتحدة على العراق فى ٢٠٠٣، وتلى العراق الدول الآتية: كوبا، زيمبابوى، تركمانستان، بنجلاديش، الصين، اريتريا، هاييتى، الضفة الغربية، غزة، وأخيرا روسيا.

وفى حديث له، ذكر آن كوبر، المدير التنفيذى للجنة أن "المراسلة فى تلك الأماكن تتطلب قدرا كبيرا من الشجاعة والقناعة. إن الصحافة ضرورية لتساعدنا على فهم الأحداث التى تشكل حياتنا، ومن ثم فلا يمكن الحد من حاجتنا إلى المعلومات ورغبتنا فيها عن طريق العنف أو القمع".

وبعد مرور أكثر من عام منذ اندلاع الحرب على العراق، تظل العراق أخطر أماكن العالم للعمل كصحفى. إن الحرب على العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تعد من أكثر الصراعات التى تمت تغطيتها إعلاميا فى العصر الحديث، وأخطرها بالنسبة للصحفيين، حيث قتل العديد من الصحفيين، كما أن مصادر الخطر متنوعة ويصعب توقعها كما أن المناخ فى العراق بعد الحرب لا يقل خطورة عنه أثناء الحرب.

وجدير بالذكر أنه حتى اندلاع الحرب فى العراق، فقد كانت الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة هى أخطر الأماكن للعمل كصحفى فى الشرق الأوسط، حيث يتعرض الصحفيون لنيران الجيش الإسرائيلي ومضايقاته منذ اندلاع الانتفاضة فى عام ٢٠٠٠.

وفى بيان لها، أعلنت منظمة صحفيون بلا حدود أن العالم العربى هو أقل مناطق العالم ممارسة لحرية الصحافة وأن سجلات حرية الصحافة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هى الأسوأ لعام ٢٠٠٣. وأكدت المنظمة أن المنطقة العربية هى أسوأ مناطق العالم فيما يتعلق بحرية الصحافة، حيث تندر الوسائل الإعلامية المستقلة ويتعرض الصحفيون فى مختلف تلك الدول إلى رقابة شديدة. كما أشارت إلى أن الحرب على العراق والصراع الفلسطينى ـــ الإسرائيلي القائم يزيد من المخاطر التى تتهدد حرية وسلامة الإعلام فى المنطقة.

وذكرت منظمة صحفيون بلا حدود أن إيران لا تزال أكثر المناطق رقابة على حرية الصحافة حيث تم اعتقال ٤٠ صحفيا على مدار العام ٢٠٠٣، كما اعتبرت أن ممارسة الصحافة فى إيران أو دول العالم العربى عادة ما تستلزم عدم تخطى الخطوط الحمراء التى تضعها السلطات وذلك لتجنب القمع الذى تمارسه الأنظمة الديكتاتورية والسلطوية المتأصلة فى المنطقة.

وجدير بالذكر أنه لا توجد أى وسائل إعلامية مستقلة خاصة فى سوريا، بالمثل فان الإذاعة والتليفزيون فى السعودية محتكرة من جانب السلطات كما تسيطر العائلة الحاكمة على الصحافة فى البلاد. إلا أن هناك مطالب متزايدة من جانب المجتمع المدنى فى السعودية من أجل الإصلاح السياسى.

وفى أحد بياناتها، أكدت المنظمة العربية لحرية الصحافة أن "جهود الصحفيين والإعلاميين والمدافعين عن حرية التعبير والصحافة من أجل تحرير الإعلام من تدخل الدولة فى العالم العربى تمثل إسهاما أصيلا فى حركة تطوير الواقع العربى فى اتجاه التحول الديمقراطى، وإقرار الحريات المدنية والتعددية السياسية، والنهوض الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الشامل، وإنهاء عهود التهميش والمصادرة لحقوق الإنسان العربى".

وفى مناسبة اليوم العالمى لحرية الصحافة، أكد مركز حماية وحرية الصحفيين، فى بيان له، أن المجتمعات لا يمكن أن تتطور وتتقدم دون صيانة حرية التعبير وحرية الإعلام. كما أكد المركز بأن حرية الصحافة تعد أحد المرتكزات الأساسية للمجتمع الديمقراطي.

وترى لجنة حماية الصحفيين أن المزيد من استقلال الإعلام فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن يصاحبه إصلاح سياسى حقيقى. إن فترة ما بعد الحرب فى العراق قد أثارت الجدل حول ما إذا كانت الإطاحة بصدام حسين قد تعمل كعامل مساعد على الإصلاح السياسى، ومن ثم توفير المزيد من الحريات الإعلامية فى المنطقة. إلا أنه، ومع مرور أكثر من عام على الحرب، يبدو أن الحكومات فى المنطقة ليست على استعداد لإحداث تغييرات حقيقية.

وفي البيان الذي أصدره اتحاد الصحفيين العرب، لفت الاتحاد الأنظار إلى ظاهرة استخدام العنف المنظم ضد الصحفيين في المنطقة ابتداء بتوقيع عقوبات الحبس في قضايا الرأي والنشر، وانتهاء بتعمد قتل الصحفيين على أيدي قوات الاحتلال في العراق وفلسطين، كما استنكر الاتحاد انتهاكات حرية الصحافة ومصادرة الصحف وتشديد العقوبات واعتقال الصحفيين أو منعهم من ممارسة مهنتهم في عدد من الدول العربية، وطالب الحكومات العربية جميعا بضرورة تعديل تشريعاتها وتطوير ممارساتها، لتتوافق مع المناخ الدولي الداعي للديمقراطية وحرية الرأي والتعبير.

وأكد الأمين العام للاتحاد أن هناك ملاحظات أساسية يجب التركيز عليها في هذه المناسبة: أن الرأي العام العربي، وخصوصا الأوساط الصحفية وأنصار حرية الرأي والتعبير ما زالوا ينتظرون جهودا أكبر في مجال الدفاع عن هذه النظريات لتصاعد سياسة التشدد التي تتبعها الحكومات العربية في مواجهة حرية الرأي، رغم المناخ الدولي الضاغط دفاعا عنها. ويجب الاعتراف بأن هناك تحسنا نسبيا في أوضاع حرية الصحافة في عدد من الدول العربية خلال الفترة الأخيرة، إلا أن هذا التحسن النسبي لا ينفي أو يجبُّ الانتهاكات المستمرة لحرية الصحافة والرأي والتعبير في معظم الدول العربية.

في صالون ابن رشد:

من اليمين: د. صفوت العالم، د. وحيد عبد المجيد، بهي الدين حسن، صلاح عيسى، د. ليلى عبد المجيد

هل أصبحت القنوات الفضائية بديلا للأحزاب السياسية؟

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الرابع من مايو ٢٠٠٤ أمسية ثقافية في إطار صالون بن رشد تحت عنوان "هل حلت القنوات الفضائية العربية محل الأحزاب السياسية في توجيه الشارع العربي"؟ أدارها بهي الدين حسن مدير المركز، وأشار في بداية الندوة إلى التراجع الواضح في دور الأحزاب السياسية في العالم العربي منذ سنوات طويلة دون أن يكون ذلك مرتبطا بظهور الفضائيات العربية، وفي الوقت نفسه فإن الفضائيات العربية بدأت تلعب دورا متزايدا في توجيه الشارع العربي خاصة ما يتعلق بالقضايا القومية وبشكل خاص القضيتين الفلسطينية والعراقية.

وعدد الدكتور صفوت العالم أستاذ العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام جامعة القاهرة سمات للقنوات الفضائية تجعلها تؤثر في الرأي العام بدرجة تعطي التساؤل حول إمكانية أن تحل هذه القنوات محل الأحزاب في توجيه الشارع بعدا واقعيا. وذكر من هذه السمات: العمومية والاتساع والانتشار في كل مكان على امتداد ساعات الليل والنهار بما يفوق قدرة أي حزب سياسي على أن يكون له القدرة ذاتها في التأثير ونشر مواقفه على نطاق واسع.

أضاف العالم أن السمات الأخرى تتمثل في تجاوز حدود الدولة الواحدة بما يخلق حالة من الامتداد الجغرافي للقنوات الفضائية والقدرة على خلق حالة من التجانس المعرفي الإخباري للمواطنين حول العديد من القضايا والموضوعات المختلفة إلى جانب السرعة والتزامن في العرض وهو ما يبرز في وقت الأزمات السياسية وأيضا عرض مختلف وجهات النظر في القضية الواحدة وتجاوز الرقابة إلى حد انعدامها في حين قد يتأثر الحزب بأبعاده التنظيمية والبرنامج السياسي والانتخابي الذي يلتزم به كل الأعضاء والقيادات.

أشار العالم إلى أن من السمات أيضا التعدد في القوالب الفنية والأساليب الخاصة بعرض الرسالة الإعلامية وتعدد وتنوع المضمون في الرسائل الإعلامية واقتصاديات التشغيل التي قد تدفع القنوات الفضائية بشكل أو بآخر إلى أن تعظم من احتياجات المعلن وأن يتأثر مضمونها باعتبارات التشفير واحتياجات المشاركين.

وبالنسبة للأحزاب السياسية أوضح العالم أنها تتميز عن القنوات الفضائية بوحدة الخطاب الفكري ووضوح الأجندة الخاصة بالحزب إلى جانب افتراض أن الحزب مدرسة للتربية والثقافة السياسية والتجنيد السياسي إلى جانب عمق وشمولية التأثير في الرأي العام وخصوصية الشكل التنظيمي للحزب وسهولة أشكال الاتصال على المستوى التنظيمي داخل الحزب في حين أن الاتصال بين المواطنين والقنوات الفضائية قد يتم بأشكال عشوائية وحسب التأثر بالقناة.

وختم العالم بالتساؤل عما إذا كان يمكن للنظام الإعلامي العربي أن يسمح بوجود قنوات فضائية بديلة فعليا عن الأحزاب السياسية أم أن ما قد يوجد هنا أو هناك هو مجرد استثناءات لبعض القنوات التي لم تتأثر بخصائص النظام الإعلامي العربي الذي يفترض فيه أنه يعكس طبيعة النظام السياسي

في كل دولة عربية، مؤكدا أن أخطاء الإعلام هى انعكاس لكل ممارسات النظام السياسي في العالم العربي.

لا وجود للأحزاب

وبدأت الدكتورة ليلى عبد المجيد -عميد كلية الإعلام جامعة ٦ أكتوبر سابقا- حديثها بالتعبير عن قناعة شخصية بعدم وجود أحزاب سياسية حقيقية في العالم العربي وأنه حتى في الدول التي قبلت بالتعددية السياسية ظهرت فيها الأحزاب بشكل فوقي، وأن كثيرا من هذه الأحزاب مازال يعيش خارج الزمن في ظل أنظمة لا تعترف أساسا بالتعددية السياسية مشيرة إلى أنه منذ العودة إلى نظام التعددية الحزبية في مصر عام ١٩٧٦ لم تستطع الأحزاب القائمة إقناع المواطن العادي أو النخبة -بالانضمام بقناعة- بفكر جديد بعينه. ثم انتقلت إلى الحديث عن الفضائيات العربية، فلفتت إلى وجود ما يزيد على ١٢٠ قناة عربية يغلب على معظمها وظيفة الترفيه والتسلية.

أوضحت الدكتورة ليلى أن هناك عددا من القضايا يرتبط بالفضائيات العربية، خاصة الإخبارية منها، في مقدمتها عدم تمكن فئات كثيرة من التعرف على هذه القنوات، والشكوك حول المشاركات التي يقوم بها المواطنون في برامجها، وهل هى حقيقية أم مفتعلة من جانب القناة، إلى جانب أن الخطاب الإعلامي للفضائيات العربية في ظل ما وصفته الدكتورة ليلى بغلبة طابع الانفعال والحماس غير المبرر لآراء القنوات الفضائية وتناقضاتها في الوقت نفسه مع الخطاب الإعلامي العربي الرسمي.

وأضافت د. ليلى عبد المجيد أن هناك فئات عريضة ليس لديها إمكانية متابعة الفضائيات، الأمر الذي يثير قضية ديمقراطية الاتصال وفحوى وقيمة الثقافة الديمقراطية التي يمكن أن تقدمها هذه الفضائيات.

ولفتت الدكتورة ليلى أيضا إلى غياب الشفافية فيما يتعلق بملكية الفضائيات الإخبارية العربية المختلفة وكذلك غياب الشفافية فيما يتعلق بمصادر تمويل هذه القنوات ومدى استقلاليتها.

وذهبت إلى أن بعض هذه الفضائيات يلعب دورا في إثارة ما يوصف إعلاميا بالقطيع، حيث لا تقدم هذه القنوات معلومات متوازنة أو كاملة وتقوم بالخلط بين الرأي والمعلومة في نوع من التعبئة والحشد والغوغائية -حسب وصفها- في كثير من الأحيان وليس التوجه المبني على المعلومات.

ولم تغفل الدكتورة ليلى وجود إيجابيات لهذه الفضائيات خاصة في الإعلان عن كثير من الحقائق التي تخفيها وسائل الإعلام المملوكة للدولة ودعت إلى أن يكون للفضائيات دور حقيقي في توجيه الشارع العربي في ظل غياب أحزاب حقيقية تقوم بهذا الدور.

اختلاط الأدوار

وانطلق الدكتور وحيد عبد المجيد نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب في حديثه من التأكيد على وجود خلل واضح في أداء كل من الفضائيات والأحزاب العربية لدور كل منهما المنوط به، وأشار إلى مشكلة أساسية تتعلق بهذا الموضوع وهى وجود المجتمعات العربية في مرحلة أسماها مرحلة الانتقال من "الرعايا" إلى "المواطنين" معتبرا أن جزءا كبيرا من الخلل في أداء الفضائيات العربية يرجع إلى طبيعة المرحلة التي تمر بها المجتمعات العربية ووجود قطاع من الرأي العام العربي يقوم على التعامل بالطريقة الغوغائية مع كثير من الأحداث.

وأوضح عبد المجيد أنه يقصد بذلك القوى السياسية الأصولية التي تركز بشكل أساسي على الفضائيات ـــ كجزء من استراتيجيتها السياسية والإعلامية- وتعمل على الضغط بشكل مستمر على هذه القنوات ليكون صوت هذه التنظيمات موجودا بشكل مستمر في الفضائيات كاشفا عن تخصيص كوادر في هذه التنظيمات تقوم بمهمة الاتصال المستمر بالفضائيات الإخبارية لتفرض وجودها عليها.

ولفت إلى أن بعض مقدمي البرامج في الفضائيات الإخبارية العربية، وخاصة قناة الجزيرة، يقدمون آراء تتناقض مع قناعاتهم الشخصية في كثير من القضايا.

وأضاف د. وحيد أن الفضائيات تعمل في سوق يرتبط في جانب منه بمستوى الوعي الذي تعيشه مجتمعاتنا، ويرتبط في جانب آخر بطبيعة المرحلة الحالية لهذه المجتمعات.

مشيرا إلى أن وجود قيود حكومية على الأحزاب السياسية لا يفسر وحده حالة ضعف هذه الأحزاب؛ فهناك غياب التنافس السياسي الحقيقي والتخلف في الأداء السياسي على كل المستويات، معتبرا أن الإفرازات السائدة في المجتمع العربي حاليا هى التطرف والتعصب والخرافات بشكل غير مسبوق محذرا من أن المناداة بخصخصة الإعلام قد تؤدي إلى سيطرة تيارات مثل جماعة الإخوان المسلمين على وسائل الإعلام.

تأطير الفراغ

وحذر الكاتب الصحفي صلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة، مما وصفه بالخلط بين أدوار مختلف المؤسسات في المجتمع، خاصة النقابات المهنية والأحزاب السياسية، مشيرا إلى أن كل دور له آلياته الخاصة. وقال إن هذه الآليات يجب أن تكون متكاملة وتؤدي كل آلية وظيفتها بشكل صحي ومتكامل حيث تقوم وسائل الإعلام بالنقل الحر للمعلومات والأخبار وينشط الحزب السياسي وسط الجماهير ويشكل قوة ضغط تعبر عن أفكاره في حين تقوم النقابات بتقديم الخدمات لأعضائها دون السعي للعب دور الحزب السياسي.

وأوضح صلاح عيسى أن الوضع العام في العالم العربي يقوم على فكرة "تأطير الفراغ"، بما يعني إنشاء تنظيمات وهمية تحت مسمى الأحزاب هى في حقيقتها أطر فارغة، مؤكدا أن نظم الحكم تتحكم فيما يتلقاه المواطن العادي من معلومات وآراء مدللا على ذلك بوجود الرقابة على المطبوعات الخارجية والتي تمتد إلى المطبوعات التي تصدر من داخل البلاد. وأضاف أن النظم العربية ترفض من الأصل فكرة الحزبية، وما هو قائم ليس إلا هوامش تتمثل في أحزاب تظل دائما أحزاب أقلية وهامشية ووظيفتها التنفيس فقط.

واعتبر عيسى أن إصلاح النظام السياسي كفيل بمواجهة التشوه وخلط الأدوار بين مختلف المؤسسات. وقال إن القنوات الفضائية خلقت نمطا من التفكير السياسي المشوش والمشوه على عكس ما كان يتوجب عليها أن تقوم به. كما لعبت دورا كبيرا في تكسير فكرة الحزبية واصفا الفضائيات الإخبارية العربية بأنها تعبوية تأخذ من الشارع وتصدر إليه.

وفي تعقيبها انتقدت الكاتبة الصحفية أمينة النقاش عضو المكتب السياسي لحزب التجمع ما اعتبرته توجها بتحميل الأحزاب السياسية مسئولية الفراغ السياسي في العالم العربي، وقالت إن هذا خلط كبير وظلم فادح للأحزاب السياسية لأن النظام السياسي العربي في مجمله استبدادي وضد حرية الفرد والمجتمع وضد التطور الديمقراطي الذي يحدث في العالم كله.

محي الدين سعيد

نشر نص هذه الرسالة في جريدة
التجمع المصرية

إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان "العراقي"!!

عصام الدين محمد حسن

لست ممن تفاءلوا بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر حتى بعد إعلان تشكيله في يناير الماضي الذي ضم توليفة من الشخصيات التي لا أشك في أن الكثير منهم لديه رغبة حقيقية في معالجة وضع حقوق الإنسان في مصر، والعديد منهم صنع لنفسه اسما وتاريخا ومكانة ليس من السهل أن يفرط فيها، ومن ثم ليس مستعدا لأن يقبل بمحاولات توظيفه من خلال هذا المجلس في تحسين صورة الحكومة بصرف النظر عما تفعله بحقوق الإنسان في مصر.

فدور مثل هذه المجالس ـــ مهما كان تشكيلها- سيظل مرتهنا بتوافر إرادة سياسية تعكس نزوعا حقيقيا من قبل أجهزة الحكم في مصر وقمة سلطتها التنفيذية لتحسين حقوق الإنسان. وفي غياب هذه الإرادة فإن أي تشكيل ـــ حتى لو كان "ثوريا"- تظل قدراته على التغيير محدودة للغاية ومرهونة أيضا ببراعة القائمين عليه في توظيف الرأي العام والمجتمع المدني والقوى السياسية معهم؛ للضغط على الحكومة وإحراجها، الأمر الذي قد ينتهي، إما ببعض الاستجابات الجزئية والمحدودة، أو ربما يقود إلى تدخل السلطات العليا إما بإعادة تشكيل المجلس من جديد أو بحل المجلس برمته. وفي جميع الأحوال فإن تشكيلا جيدا للمجلس القومي تكون قيمته الحقيقية في ألا يسمح بتزييف الحقائق أو تضليل الرأي العام وألا يقبل تجميلا لوجه الحكومة من دون أن تقدم على خطوات جديرة بالاعتبار لتحسين حقوق الإنسان.

ورغما عن كل ما يدعو إلى عدم التفاؤل، فقد بدا لي أن المجلس القومي لحقوق الإنسان- بعد شهرين فقط من بدء عمله- قد ارتدى قفاز الشجاعة، وقرر أن يضطلع بمسئولياته ويتصدى لعدد من التشريعات التي كانت ولا تزال تلعب دورها الخطير في استشراء جرائم التعذيب وشيوع الاعتقال التعسفي وقد توالت الأنباء والتصريحات الصحفية، سواء على لسان نائب رئيس المجلس أو رئيس لجنته التشريعية ـــ التي زفت إلى الرأي العام أن المجلس بصدد إعداد مذكرات سترفع إلى رئيس الجمهورية للمطالبة بإنهاء حالة الطوارئ السارية على نحو متواصل من أكتوبر ١٩٨١، وتغليظ العقوبات في جرائم التعذيب، وإدخال عدد من التعديلات على قانون الإجراءات الجنائية لتوفير ضمانات قانونية وقضائية لأي متهم منذ احتجازه وطيلة مراحل التحقيق معه، وهي الفترة التي يشيع فيها تعرض المحتجزين للتعذيب لحملهم على الاعتراف أو تقديم معلومات تفيد التحقيق.

لقد بدا لي -ومن المؤكد للكثيرين- أننا أمام مصر غير التي نعرفها!! خاصة عندما نقلت الصحف أيضا تصريحات لوزير الداخلية تؤكد أن الداخلية لن تعترض على إلغاء الطوارئ، وعزز ذلك الانطباع أيضا ما أعلنه د. بطرس غالي رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان من أن اجتماع المجلس- الذي عقد فيما بعد في الثامن والعشرين من أبريل- سوف يكون علامة فارقة في عمل المجلس وتطور أدائه؛ الأمر الذي عزز الانطباعات بأن هناك ضوءاً أخضر من الحكومة يسمح على الأقل بأن يرفع المجلس مذكرته بخصوص الطوارئ إلى رئيس الجمهورية بصرف النظر عما إذا كان ذلك سيترتب عليه قدر من الاستجابة أم لا.

لكن الطامة الكبرى أن الاجتماع "التاريخي" قد انتهى من

المجلس القومي خذل الرأي العام

أكد بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة ـــ باعتباره عضوا بالمجلس القومي لحقوق الإنسان- أن المجلس قد خذل الرأي العام في مصر في إشارة إلى تراجع المجلس القومي لحقوق الإنسان عن الاقتراح الذي كان محلا للاتفاق بين أعضاء المجلس، ويتضمن التقدم بتوصية إلى رئيس الجمهورية من أجل إنهاء حالة الطوارئ.

وقد عزا بهي هذا التحول إلى أن ضغوطا قد مورست على المجلس للحيلولة دون التقدم بهذه المذكرة، مشيرا إلى أن ثلاثة أعضاء فقط هم الذين تمسكوا برفع المذكرة إلى رئيس الجمهورية هم: د. هدى الصدة الأستاذة بآداب القاهرة، حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى بهي الدين حسن.

جاء ذلك عبر عدد من التصريحات الصحفية التي أدلى بها بهي، وكان بهي قد كشف عن هذه المعلومات عبر مداخلته في ندوة علنية حول الديمقراطية نظمها مشروع مصر ٢٠٢٠ في منتدى العام الثالث في الأسبوع الأول من مايو.

دون أن يعلن المجلس رسميا ما آلت إليه الأمور، وإن كان بات معروفا أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس ـــ لسبب أو لآخر- قد تبدلت مواقفهم وانحازوا فجأة إلى عدم تقديم تلك المذكرة في حين تمسك ثلاثة أعضاء فقط بضرورة تقديم المذكرة إلى رئيس الجمهورية.

كان من المفترض أن يقدم المجلس القومي وأعضاؤه للرأي العام تفسيرا لهذا التحول المفاجئ، لكن ذلك لم يحدث، وبعد أيام قلائل من الاجتماع التاريخي "المريب" أعلن نائب رئيس المجلس والمتحدث الرسمي باسمه إدانة واستنكار المجلس القومي لحقوق الإنسان لجرائم التعذيب المزرية ـــ ليس في مصر وحدها- وإنما التي تعرض لها السجناء والأسرى العراقيون على أيدي قوات الاحتلال الأمريكية في سجن أبو غريب.

بالطبع من المهم أن تصدر مثل هذه الإدانات على أوسع نطاق وأن يسعى كل الشرفاء في العالم لفضح مرتكبي تلك الجرائم وبذل كل الجهد لتقديمهم للعدالة.

بيد أن الموقف المعلن للمجلس القومي لحقوق الإنسان تجاه الجرائم الأمريكية يفقد الكثير من مصداقيته ومراميه النبيلة ما لم يكن مقترنا بتصدي المجلس بالحزم الواجب للانتهاكات الجسيمة داخل مصر وعلى وجه الخصوص تلك المتصلة بجرائم التعذيب، وما لم يتحل بالشفافية الواجبة في إحاطة الرأي العام بما انتهت إليه مساعيه لوضع حد لتلك الجرائم ـــ ليس في العراق- وإنما في مصر!!

لقد ذكرني موقف المجلس القومي هذا ـــ وليعذرني في ذلك بعض أعضائه- بموقف جامعة الدول العربية ولجنتها الدائمة لحقوق الإنسان- فعلى مدى عقود انحصر دور الجامعة ولجنتها في توثيق وإدانة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ولم تنبس بكلمة واحدة حول الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها الحكومات العربية بحق شعوبها. وربما يمكننا أن نتذكر أن إحدى الحالات النادرة التي أدانت فيها الجامعة أو لجنتها الدائمة لحقوق الإنسان بعضا من جرائم الحكومات، كانت إدانة ظاهرة المقابر الجماعية في العراق، وهو الأمر الذي ما كان للجامعة أن تقدم على إدانته إلا بعد رحيل الطاغية صدام حسين. ربما يتفق كثيرون الآن على أن غض الطرف أو التواطؤ على انتهاكات حقوق الإنسان من قبل حكوماتنا العربية لم يؤد فقط إلى استشراء تلك الانتهاكات، بل فتح الباب إلى جلب الغزاة وتعميق الاحتلال داخل المنطقة العربية.

الرهان الوحيد ـــ إذا كان ثمة رهان على المجلس القومي لحقوق الإنسان- هو أن يبادر أعضاؤه بإعلان الحقائق وكسب الرأي العام في صفهم في عملية ممتدة للتأثير على الحكومة وعلى عملية صنع السياسات والتشريعات في مضمار حقوق الإنسان المصري. أما إيثار السلامة باسم الحكمة وتفاديا لتجنيب المجلس مغبة صدام مبكر مع السلطات فهو السلوك الوحيد الذي سيبرهن على أن مجلسكم الموقر ليس إلا مجرد أداة لتجميل صورة الحكم في مصر أمام المجتمع الدولي.

انتصروا لحقوق الإنسان في مصر.. ويومها سيكون لمواقفكم معنى سواء تجاه إسرائيل أو ما يحدث في العراق أو في بلاد الواق واق..!

ولا تدعونا ننتظر أن يتأسس مجلس قومي لحقوق الإنسان في العراق يضع على جدول أعماله التضامن مع ضحايا التعذيب في مصر!!

هكذا احتفلوا بعيد العمال في مصر!

فيما يشكل الاحتفال بعيد العمال في الأول من مايو مناسبة مهمة للتضامن فيما بين ملايين الشغيلة في العالم أجمع والاحتشاد تعبيرا عن إعلاء الحقوق التي اكتسبها عمال العالم في مناح شتى عبر نضالهم النقابي السلمي، فقد منعت قوات الأمن المصرية أعدادا من القيادات النقابية والعمالية وممثلين عن القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني من الاحتفال السلمي الذي كان مقررا إقامته في ميدان التحرير بوسط العاصمة المصرية. وقد حاصرت قوات الأمن -كما هو معتاد- الميدان بكامله والمداخل المؤدية إليه وتعرض العديد ممن حاولوا الوصول إلى موقع الاحتفال للضرب والاحتجاز داخل أحد المقاهي بالميدان. وأشارت لجنة الدفاع عن الديمقراطية إلى حالات لإغلاق عدد من المقاهي وترويع للمواطنين ورصدت في هذا الإطار واقعة تعرض د. طارق محمد سيد أحمد للضرب والسحل، مما أدى إلى إصابته في عينه، نقل على إثرها لتلقي العلاج بمستشفى قصر العيني. وأضافت اللجنة في بيان لها أن أجهزة الأمن قد حاصرت كذلك مقر مركز هشام مبارك للقانون (وهو إحدى المؤسسات العضوة بلجنة الدفاع عن الديمقراطية) وذلك بعد أن اضطر المشاركون للاجتماع داخله بعد أن تعذر عليهم الاحتفال بميدان التحرير. وأضافت اللجنة أن قوات أمن الدولة قد اعتقلت أحد أعضاء حزب التجمع بعد خروجه من الاحتفال، حيث تعرض للاعتداء والضرب المبرح قبل أن يطلق سراحه عصر اليوم التالي.

وقد أكدت اللجنة حق عمال وجماهير الشعب المصري في التجمع والتظاهر والمسيرات السلمية دون حاجة لتصريح من وزارة الداخلية، وأدانت ما شهده هذا الاحتفال الرمزي من ممارسات قمعية تظهر أن أي حديث عن الإصلاح الديمقراطي من قبل أجهزة الحكم في ظل هذه الممارسات ليس إلا وهماً كبيراً.